أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة

1 كانون الثاني 2009 – 30 نيسان 2010

בצלם
B'TSELEM
بتسيلم

الغلاف: بيت عائلة أحمد بمدينة غزة، الذي تضرر جراء اطلاق صاروخ، خلال عملية "الرصاص المصبوب".
تصوير: قنت قليتش، خريف 2009.

تتقدم بتسيلم بالشكر إلى المتبرعين الأفراد من إسرائيل والخارج والهيئات التالية التي تتيح تبرعاتهم السخية استمرار عمل بتسيلم:
Christian Aid (UK)/Development Cooperation Ireland, CRS, Naomi and Nehemia Cohen Foundation, DanChurchAid, Diakonia, EED, European Commission, Ford-Israel Fund, ICCO, Secretariat for Human Rights and Good Governance – NDC , New Israel Fund – الصندوق الجديد لإسرائيل, Norwegian Foreign Ministry, Open Society Institute, Oxfam Novib, Oxfam GB, Sigrid Rausing Trust, Trocaire

تصميم: ستيفاني وروتي تصميمات
تاريخ النشر: حزيران 2010
ISSN 0792-4003

فـي هـذا الـتـقـريـر

ثلاثة أسابيع: مئات القتلى ممن لم يشاركوا في القتال: عملية "الرصاص المصبوب" 6

مليون ونصف إنسان في السجن: الحصار على قطاع غزة 10

الخسائر بالأرواح: قتل المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين (منذ نهاية عملية "الرصاص المصبوب") 14

في بعض الأحيان "الضرب.... جزء لا يتجزأ من المُهمّة": عنف قوات الأمن الإسرائيلية ضد الفلسطينيين 18

السلب والتمييز باسم الدولة: المستوطنات في الضفة الغربية وشرقي القدس 22

الكل متوقع والإذن حاضر: عدم القيام بواجب حماية الفلسطينيين أمام اعتداء المواطنين الإسرائيليين على أبدانهم وممتلكاتهم 26

الضم تحت غطاء الأمن: الجدار الفاصل 30

الاحتلال صار أسهل: القيود على حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية وشرقي القدس 34

خنق مقصود: القيود المفروضة على حرية البناء للفلسطينيين وسياسة هدم البيوت 38

بدون محاكمة: الاعتقال الإداري 42

فلسطينيون ينظرون إلى أنقاض الجامعة الإسلامية في غزة التي قُصفت بتاريخ 29.12.08. تصوير محمد سالم، رويترز، 29.12.08.

مقدمة

يستعرض هذا الإصدار أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة خلال 16 شهرا الممتدة ما بين كانون الثاني 2009 ولغاية نيسان 2010. نقطة انطلاق التقرير هي عملية "الرصاص المصبوب" في قطاع غزة، من حيث التوقيت وكذلك بسبب حجم المس بالسكان المدنيين والادعاءات الخطيرة حول انتهاك قوانين القتال من ناحية إسرائيل وحماس في خلال العملية.

منذ نهاية العملية طرأ تحسن في عدد من المجالات. إذ تقلص عدد القتلى الإسرائيليين والفلسطينيين بصورة كبيرة مقارنة مع السنوات السابقة، وفي الضفة الغربية رفع قسم من القيود التي فرضتها إسرائيل على حرية الحركة والتنقل للفلسطينيين. كما استمر تناقص عدد المعتقلين الإداريين الذين تحتجزهم إسرائيل.

وقد استمرت الانتهاكات في مجالات أخرى كما كان الأمر في السابق. رغم أن إسرائيل أعلنت عن تجميد البناء في المستوطنات، فقد استمر مس المستوطنات بحقوق الإنسان للفلسطينيين. إن مشروع الاستيطان بطبيعته يخلق سياسة تقوم على التمييز بين مجموعتين سكانيتين تعيشان في ذات المنطقة الجغرافية وتحت ذات السيادة، حيث تتحدد حقوق الشخص وفقا لقوميته. يتعرض الفلسطينيون في الضفة الغربية

للتمييز، على سبيل المثال فيما يتعلق بتطبيق القانون، حرية الحركة والتنقل، الحق في المياه والقدرة على البناء وفقا لمعايير مُنصفة.

إسرائيل مستمرة في فرض الحصار على قطاع غزة. وقد أدى الحظر شبه التام على استيراد المواد الخام والتصدير إلى انهيار الاقتصاد وهذا بالتالي أدى الى أغلاق معظم المصانع. وبسبب القيود المفروضة على إدخال مواد البناء، أصبح من غير المتاح ترميم المباني التي هدمتها إسرائيل خلال عملية "الرصاص ألمصبوب". كما ازدادت مظاهر الفقر والأوضاع الصعبة بالرغم من ان الكثيرون من سكان القطاع عانى من هذه المظاهر قبل العملية. إن اختيار إسرائيل منع الاستيراد والتصدير شجع بصورة مثيرة للسخرية تطور اقتصاد الأنفاق بين قطاع غزة ومصر، الذي تتحكم فيه حماس بل وتزيد من قوتها.

على الرغم من الهوة الكبيرة بين الواقع السائد في الضفة الغربية وبين الواقع في قطاع غزة، هناك قاسم مشترك بكل ما يتعلق بحصانة قوات الأمن الإسرائيلية: ابتداء من مستوى الجندي في الحاجز وحتى المستويات الرفيعة في الجيش والحكومة، فيما أن المساءلة والعقاب جراء المس بالمدنيين الفلسطينيين أصبحت شذوذا عن المألوف.

منذ أكثر من عشرين عاما تركز بتسيلم في عملها على المسألة الأكثر جدلا وسط الجمهور الإسرائيلي– موضوع الأراضي الفلسطينية المحتلة. إن الواقع يملي انصباب عمل المنظمة على الدفاع عمن يُعتبرون الأعداء الفلسطينيون بنظر الكثير من الإسرائيليين، وانتقاد أعمال الذين من المفروض لهم حمايتنا– الجيش والحكومة. غير أن التزامنا بحقوق الإنسان يقع تحت الاختبار في الأوقات الصعبة على الخصوص، علما أن العمل المبدئي من اجل احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى.

كإسرائيليين، نحن نعمل من التزام عميق بواجب التعامل الأخلاقي لإسرائيل وأنا أدعو كل من تهمه هذه القيم– ممثلي السلطات والمواطنين العاديين– المشاركة في هذا المشروع الهام. العمل كثير والواقع معقد. لكن على هدي الأجداد، حتى إذا لم نتمكن حل جميع مشاكل حقوق الإنسان، فإننا لسنا أحرارا في التنصل منها.

جيسيكا مونتل

المدير العام

في الفترة ما بين 27.12.08 ولغاية 18.1.2009 شنت إسرائيل عملية "الرصاص المصبوب" في قطاع غزة. وقد أودت العملية بحياة مئات الضحايا وأحدثت دمارا غير مسبوق في قطاع غزة. وما تزال اثار الدمار بادية لغاية اليوم، رغم مرور أكثر من سنة على نهاية العملية. فعليه ينبغي على إسرائيل والمنظمات الفلسطينية المسلحة إجراء تحقيقات مستقلة لحسم مسألة انتهاك قوانين القتال ومحاسبة المسؤولين على ما اقترفوه.

> بتاريخ 17.1.2009 قصف الجيش بالقذائف الفوسفورية مدرسة تابعة للأونروا في بيت لاهيا شمالي قطاع غزة التي لجأ المواطنون إليها للاحتماء بها. وقد أسفر القصف عن مقتل ولدين فيما أصيبت أمهما بجراح بالغة. || تصوير: محمد البابا، 17.1.09.

عملية "الرصاص المصبوب"

ثلاثة أسابيع، مئات القتلى ممن لم يشاركوا في القتال

مئات القتلى ممن لم يشاركوا في القتال، حوالي عشرين ألفا بدون مأوى

إن حجم المس بالسكان في قطاع غزة خلال العملية كان هائلا: 1,390 قتيل فلسطيني، من بينهم 759 مدنيا لم يشاركوا في القتال، ومن بينهم 318 قاصرا تحت سن 18. وهناك أكثر من 5,300 جريح فلسطيني، من بينهم أكثر من 350 أصيبوا بجراح بالغة. كما لحقت أضرار فادحة بالمباني السكنية. طبقا للمعلومات الصادرة عن الأمم المتحدة، فقد هدمت إسرائيل خلال العملية أكثر من 3,500 منزل وأصبح حوالي 20,000 نسمة بدون مأوى. كما استهدفت إسرائيل المباني الصناعية والزراعية، والمنشئات الأساسية منها منشئات الكهرباء، الصحة والمياه، والتي كان قسم منها على وشك الانهيار قبل العملية بسبب الحصار المفروض على القطاع.

خلال العملية قُتِلَ داخل قطاع غزة تسعة جنود إسرائيليين، من بينهم أربعة بنيران الجيش الإسرائيلي. كما أُصيب أكثر من مائة بجراح، من بينهم أكثر من عشرين جنديا بجراح متوسطة إلى بالغة. صواريخ القسام التي أطلقتها المنظمات الفلسطينية نحو إسرائيل أدت إلى مقتل ثلاثة مواطنين إسرائيليين وعنصر من قوات الأمن وجرح عشرات المواطنين.

اشتباه بانتهاك القانون الدولي

التحقيقات التي أجرتها بتسيلم خلال العملية وبعدها بخصوص إدارة العملية من قبل إسرائيل، والكثير من المعلومات من مصادر أخرى، تثير الاشتباه الكبير بأن الجيش عمل بصورة غير قانونية. إن الاشتباهات

> بتاريخ 4.1.09 قام الجنود بتجميع العشرات من أبناء حمولة السموني في أحد بيوت العائلة. في اليوم التالي، عندما حاول بعض أبناء العائلة الخروج من البيت، تم قصفه وقتل 21 من أبناء العائلة من بينهم 11 ولدا. على مدار يومين منع الجيش إخلاء الجرحى وبقية أبناء العائلة الذين بقوا إلى جانب جثث القتلى بدون طعام وماء. في الصورة ميساء السموني التي نجحت بالهروب بابنتها الرضيعة بعد القصف بوقت قصير. أما زوجها فقد قتل. | | تصوير: محمد صباح. بتسيلم، 8.1.09.

بخصوص انتهاك إسرائيل لقوانين القتال لا تتعلق فقط بسلوك هذا الجندي أو ذاك بل تتعلق بسياسة إدارة العملية وبدائرة صنع القرار. في جزء من الحالات هناك اشتباه راسخ بأن المس بالمدنيين نابع من انتهاك مبادئ التمييز والتناسب التي تهدف إلى ضمان بقاء المدنيين خارج دائرة القتال.

المنظمات الفلسطينية المسلحة انتهكت القانون الدولي عندما أطلقت صواريخ القسام نحو التجمعات السكانية داخل إسرائيل وكذلك عرّضت حياة المدنيين للخطر عندما أطلقت النيران تجاه الجنود الإسرائيليين من داخل الأحياء السكنية وخزنت الذخيرة داخل المباني المدنية. بالإضافة إلى ذلك، فقد وثقت المنظمات الفلسطينية والدولية 18 حالة على ألأقل تم فيها إعدام أشخاص يُشتبه بتعاونهم مع إسرائيل بدون محاكمة، من قبل قوات الأمن التابعة لحماس ومن قبل ملثمين مسلحين يبدو أنهم مرتبطون بحماس. 13 من الذين تم إعدامهم كانوا سجناء ومعتقلين هربوا من السجن المركزي في غزة، بعد أن قصفته القوات الإسرائيلية خلال العملية.

بعد مرور عام، ما يزال المخفي أكثر من المعلوم

ورد في التقرير الذي نشرته إسرائيل في نهاية كانون الثاني 2010 أنه لغاية إصدار التقرير، قرر الجيش فحص حوالي 150 شكوى. وقد أنهى الجيش فحص أكثر من نصف هذه الحالات باستثناء سبع حالات تم تحويلها إلى التحقيق من قبل شرطة التحقيق العسكرية، وفي الحالات الأخرى اعلنوا ان الجنود تصرفوا حسب القواعد. أقيم لغاية تاريخه 36 تحقيقا من قبل شرطة التحقيق العسكرية بخصوص الحالات التي يحوم حولها الاشتباه بأن الجنود في الميدان تصرفوا بطريقة تخالف الأوامر العسكرية. ومن بينها تم فتح 19 تحقيقا حول إطلاق النار تجاه المدنيين والباقي جراء الاشتباهات باستعمال المدنيين كدرع بشري، الاعتداء على معتقلين والنهب. وبقدر ما هو معلوم لبتسيلم، تم لغاية اليوم محاكمة جنود جراء حادثين فقط يتعلقان بعملية "الرصاص المصبوب". في الحالة الأولى تم إدانة جندي جراء سرقة بطاقة اعتماد وحكم عليه بالسجن لمدة 15 شهرا، من بينها سبعة أشهر ونصف من السجن الفعلي وخفض رتبته من رتبة رقيب إلى رتبة جندي أول. في الحالة الثانية تم تقديم لائحة اتهام ضد جنديين بدعوى استعمالهم لولد في التاسعة من عمره كدرع بشري حيث أمروه بفتح حقائب يشتبه بأنها مفخخة. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم ضابطين لمحاكمة تأديبية بسبب تجاوز التعليمات ألخاصة بإطلاق النار المدفعي للقذائف المتفجرة.

مرة أخرى- البواب هو المتهم

لا يمكن الاكتفاء بالتحقيقات الميدانية وتحقيقات شرطة التحقيق العسكرية التي تم القيام بها، فهذه الخطوات غير كافية لاستيفاء واجبات إسرائيل. ان التحقيق الميداني هو أداة تهدف إلى استخلاص العبر بعد النشاط الميداني ولا يهدف إلى اظهار الحقيقة من أجل عرضها امام المحاكم الجنائية. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يتم القيام به من قبل ضباط من داخل الجيش، ومن قبل أشخاص ليس لهم أي مؤهلات لإجراء التحقيق وهو يستند على معلومات حصلوا عليها من قبل الجنود الذين قد يتهمون في نهاية المطاف.

ان شرطة التحقيق العسكرية لا تتعامل مع السياسة التي تم تطبيقها خلال العملية ومسئولية صانعي القرار في المستوى السياسي ، حتى لو قادت هذه التحقيقات إلى تقديم لوائح اتهام ضد الجنود، فإنه سيتم تقديمها فقط

> بتاريخ 4.1.09 قصف الجيش بيت عائلة الكفارنة في بيت حانون. على مقربة من معبر ايرز. عندما كان ثمانية من أبناء العائلة في البيت. وقد أسفر القصف عن إصابة جميع أفراد العائلة. ومن بينهم الرضيعة وئام الكفارنة التي توفيت في اليوم التالي متأثرة بجراحها. بعد إخلاء السكان من المكان قام الجيش بهدم بيت العائلة. في الصورة الصغيرة: صورة سابقة للبيت. في الصورة العليا: البيت بعد هدمه. | تصوير: محمد صباح. بتسيلم. 16.4.09.

ضد المستويات المتدنية أو بحق ضباط كانوا ضالعين في النشاط الميداني، فيما لن يتعرض المسئولون عن صنع ألقرار إلى المساءلة والمحاسبة.

لهذا، من أجل فحص الشبهات بان الجيش عمل بصورة غير قانونية، ينبغي على إسرائيل إجراء تحقيق مستقل ونزيه خارج صفوف الجيش. مع نهاية العملية، توجهت منظمات لحقوق الإنسان، وبضمنها بتسيلم، إلى المستشار القضائي للحكومة وطالبت بإقامة جهاز تحقيق مستقل لفحص سلوك الجيش خلال العملية إلا أن هذه التوجهات رفضت ولم يؤخذ بها.

قام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بتعيين القاضي جولدستون رئيسا للجنة التي أُقيمت لفحص وقائع القتال في قطاع غزة. وقد طالبت اللجنة الطرفين بالتحقيق في الإشتباهات باقتراف جرائم حرب خلال العملية ومحاكمة المسؤولين عن الانتهاكات. وقد شجبت إسرائيل التقرير وادعت بأنه غير مصيب، متحيز وأحادي الجانب. بتسيلم ترفض هذه الادعاءات، لكنها انتقدت جزءا من الأمور الواردة في التقرير وجزءا من الاستنتاجات. ومن بين ذلك، ترى بتسيلم أن الانتقاد الوارد في التقرير لم يجسد خطورة الانتهاكات التي اقترفها مقاتلو حماس وأن الاستنتاجات بخصوص الأهداف العليا التي وضعتها إسرائيل لهذه العملية لم تستند إلى دراسة كافية. ومع هذا فإن بتسيلم تقبل التوصية الأساسية في التقرير، مطالبة إسرائيل، كما هو الحال بالنسبة لحماس، التحقيق في الاشتباهات بأنهم عملوا في قطاع غزة بصورة مخالفة للقانون.

بتسيلم تعاود مطالبة إسرائيل بإجراء تحقيق مستقل وناجع بخصوص اداء الجيش الإسرائيلي خلال عملية "الرصاص المصبوب" وإناطة التحقيق بجهات لم تكن شريكة بأي شكل في إدارة العملية.

> الفتحة التي أحدثها جنود في جدار ببيت في بلدة خزاعة التي من خلالها، طبقا للإفادات، أطلقوا النار على روحية النجار. | | تصوير: خالد العزايزة، بتسيلم، 21.1.09.

جنود قتلوا امرأة كانت تحمل راية بيضاء > بتاريخ 13.1.09 وصل إلى بتسيلم تقرير من أحد سكان قطاع غزة، منير شفيق النجار، أبلغ من خلاله بأن قريبة له أطلقت عليها النيران من قبل جنود على مقربة من بيتها وأن الطاقم الطبي لا يتمكن من إخلائها بسبب النيران التي يتم إطلاقها نحوهم. على الرغم من توجهات بتسيلم إلى الصليب الأحمر والجيش وطلب التنسيق لإخلاء الجريحة، فقد بقيت في الشارع لغاية الساعة 20:00 ونزفت حتى الموت.

يتضح من الإفادات التي جمعتها بتسيلم بعد الحادث أنه في نفس اليوم قامت قوات الجيش بقصف البيوت ودعت السكان إلى إخلاء بيوتهم في منطقة قرية خزاعة المجاورة للحدود مع إسرائيل، جنوبي قطاع غزة. قرابة الساعة 08:00 صباحا أمرت القوات النساء والأولاد التجمع في وسط القرية. خرجت بعض النساء من بيوت الجيران وبدأن بالسير تجاه المكان وفي مقدمتهن روحية النجار، 47 عاما، وهي تحمل راية بيضاء. إحدى النساء، وتدعى ياسمين النجار، 25 عاما، وصفت في اليوم التالي ما حدث من خلال محادثة هاتفية مع الباحث الميداني في بتسيلم:

"تمكنا من عبور ثلاثة منازل في الشارع وعندها رأيت جنديا إسرائيليا على بعد 40 مترا عنا، يوجه سلاحه إلينا. ظننت أنه يريدنا أن نقترب منه أكثر. روحية وأنا واصلنا السير وفجأة أطلق الجندي النار علينا. شعرت أنني أصبت في ساقي اليمنى. روحية سقطت على الطريق بجانبي. هربت واختبأت وراء حاوية نفايات في الشارع. كنت أنزف من ساقي. بعد ذلك بقليل اقتربت من بيت في الشارع. استمر إطلاق النار من ورائي. بقيت روحية مستلقية في الشارع. كانت تنزف من رأسها. النساء اللواتي كن من قبل وراءنا هربن وتفرقن. نجحت بالوصول إلى البيت بعد مضي عدة دقائق. قامت بعض الفتيات من الحي بتضميد جرحي. بعد ذلك حاولت التسلل مرة أخرى إلى الشارع كي آخذ روحية لكن الجنود أطلقوا النار علي وعدتُ إلى البيت. بقيت روحية مستلقية في الشارع".

أما مروان أبو ريدة، وهو سائق سيارة إسعاف تم إرساله إلى المنطقة، فقد حاول الوصول إلى روحية النجار، غير أنه تعرض لنيران ثقيلة من قبل الجنود عدة مرات وفقط في الساعة 20:00، بعد أن توفيت الضحية، نجح في الوصول إليها وإخلاء الجثة.

في أعقاب توجه بتسيلم إلى المستشار القضائي للحكومة تم فتح تحقيق من قبل شرطة التحقيق العسكرية. خلال شهري تشرين الأول وتشرين الثاني 2009 ساعدت بتسيلم شرطة التحقيقات العسكرية في تنسيق عملية جمع الإفادات من ستة شهود عيان على الحادث. كما وفرت بتسيلم المستندات الطبية، احداثيات منطقة الحادث وشهادة الوفاة الخاصة بروحية النجار. ومن غير المعلوم لبتسيلم الى أين وصل التحقيق.

تفرض إسرائيل حصارا مشددا على قطاع غزة منذ حزيران 2007 عندما استولت حماس على الحكم. تقول المصادر الإسرائيلية الرسمية، إن الحصار يهدف إلى إسقاط حكومة حماس وإطلاق سراح جلعاد شليط. ان هذا الحصار يشكل عقابا جماعيا للسكان المدنيين ولهذا فهو غير قانوني.

> فلسطينيون يجمعون الحجارة لإعادة تصنيعها. إسرائيل تحظر إدخال مواد البناء إلى القطاع وبهذا تمنع ترميم البيوت التي تهدمت خلال عملية "الرصاص المصبوب" والبناء مجددا. | تصوير: إبراهيم أبو مصطفى. رويترز. 10.2.10.

1.5 مليون مواطن تحت الحصار

الحصار على قطاع غزة

حتى بعد الانسحاب- إسرائيل تسيطر على قطاع غزة من الخارج

مع أن إسرائيل سحبت قواتها من قطاع غزة في أيلول 2005 إلا أنها أبقت بيديها السيطرة التامة على المجال الجوي والبحري إلى جانب سيطرتها على معظم المعابر على حدود القطاع. ولهذا فإن سكان غزة الذين يرغبون بالخروج منها يحتاجون إلى التصاريح من إسرائيل. منذ بدء الحصار، تمنح إسرائيل التصاريح في الحالات "الإنسانية" فقط. وتتبع إسرائيل هذه السياسة أيضا بالنسبة للمواطنين الذين يرغبون بالمرور عبر إسرائيل وصولا إلى الضفة الغربية.

إن الخروج عن طريق معبر رفح، الخاضع للمسؤولية المصرية، يخضع أيضا للقيود وتقوم مصر بفتح المعبر في الحالات الاستثنائية فقط. وحتى لو استطاعت مصر فتح المعبر في أوقات متقاربة فهذا لا يعني إعفاء إسرائيل من المسؤولية عن سكان القطاع، وبضمن هذا، المسؤولية عن المرضى الذين لا يستطيعون الحصول على العلاج المطلوب والاحتياجات داخل قطاع غزة.

قيود صارمة على الاستيراد

طبقا للاتفاقيات التي تم توقيعها بين إسرائيل ومصر، فان التجارة الخارجية بين غزة وباقي العالم تتم عبر إسرائيل. كمية البضائع التي تسمح إسرائيل اليوم بإدخالها إلى قطاع غزة أقل من ربع الكمية التي سمحت بدخولها قبل فرض الحصار وهي بعيدة للغاية عن تلبية احتياجات السكان. كما أنها تسمح بإدخال حوالي 150 نوعا من البضائع مقارنة مع حوالي 4,000 نوع قبل فرض الحصار. ترفض إسرائيل نشر قائمة البضائع التي تسمح بدخولها إلى القطاع والقواعد التي يتم وفقها تحديد هذه البضائع. وقد توجهت جمعية «مسلك» إلى محكمة الشؤون الإدارية وطلبت الحصول على هذه المعلومات غير أن الدولة رفضت وادعت أن الأمر يمس بالأمن القومي وعلاقات إسرائيل الخارجية. لغاية الآن لم يتم اتخاذ قرار بهذا الشأن.

المس البالغ بالزراعة والصيد

لقد تضرر القطاع الزراعي بصورة بالغة من الحصار وفقد آلاف الأشخاص مصدر رزقهم، ومن بين ذلك، بسبب منع إدخال مواد أساسية مثل مواد رش المبيدات الحشرية وقطع الغيار لأنظمة الري ومنع التصدير. بالإضافة إلى ذلك، لا يستطيع المزارعون الذين يمتلكون أراض تقع بمحاذاة الحدود مع إسرائيل الوصول إلى أراضيهم، حيث أعلنت إسرائيل عن مناطق واسعة هناك بأنها "شريط أمني" ويحظر التواجد فيها وانتهجت تعليمات خاصة تسمح بإطلاق النار على كل من يدخل إلى هذه الأراضي حتى لو لم يشكل خطرا. وقد قلصت إسرائيل مناطق صيد الأسماك فمنذ عملية "الرصاص المصبوب" حددت الصيد في مجال يصل إلى حوالي 3 أميال بحرية فقط وهو مجال تقل فيه الأسماك ويجد الصيادون صعوبة في الاسترزاق وتلبية احتياجات السكان.

انقطاع التيار الكهربائي بصورة مستمرة- ومياه المجاري تصب في البحر

ألحق الحصار ضررا بالغا بتزويد الكهرباء لسكان قطاع غزة. منذ أيلول 2007، عندما أعلنت إسرائيل عن قطاع غزة بأنه "كيان معادي"، وفي أعقاب إطلاق صواريخ القسام، قلصت إسرائيل تزويد المازوط المطلوب لتشغيل محطة توليد الطاقة في قطاع غزة. في أعقاب الالتماس الذي تقدمت به منظمتي "مسلك" و"عدالة" إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية، تعهدت الدولة بتزويد قطاع غزة بحوالي 63% من كمية المازوط المطلوبة من أجل تلبية جميع احتياجات السكان، غير أنها من الناحية الفعلية تقوم بتزويد كميات اقل من ذلك. بسبب هذه السياسة فإن حوالي 98% من سكان قطاع غزة يعانون من انقطاع التيار الكهربائي لمدة 8-10 ساعات في اليوم. أما 2% الباقين فإنهم لا يحصلون على الكهرباء مطلقا، وذلك بسبب النقص في قطع الغيار بحيث لا يمكن تصليح البنى التحتية وبحكم قربها من الحدود مع إسرائيل.

إن انقطاع التيار الكهربائي بصورة متواصلة إلى جانب النقص في قطع الغيار يؤدي إلى عدم انتظام العمل في آبار المياه ومحطات تحلية المياه. نتيجة لذلك، وإلى جانب السحب الزائد للمياه على مر السنين، فإن جودة المياه في قطاع غزة متدنية حيث ظهر في نهاية العام 1993 أن 93% من الآبار في قطاع غزة ملوثة بمستويات عالية من الكلوريد والأملاح، أكثر من المعايير التي تنص عليها منظمة الصحة العالمية. تزويد المياه مشوش وهناك آلاف السكان غير مرتبطين بشبكة المياه. كما لحق الضرر بمعالجة مياه المجاري حيث يتم كل يوم تحويل حوالي مائة ألف متر مكعب من مياه المجاري غير المعالجة أو المعالجة جزئيا إلى البحر.

صعوبة بناء وترميم المباني المهدمة

من بين ما تمنعه إسرائيل، فهو إدخال مواد البناء إلى قطاع غزة، وبضمن ذلك الحديد والاسمنت. وقد بقي هذا المنع على حاله حتى بعد عملية "الرصاص المصبوب" على قطاع غزة التي هدمت خلالها حوالي 3500 بيت وأصيبت آلاف البيوت الأخرى بأضرار جزئية. كما لحقت أضرار بالغة بالبنى التحتية. نتيجة لذلك، لا يمكن ترميم آلاف المباني التي هدمت خلال العملية.

> مخيم العزة في منطقة التوام في بلدة بيت لاهية الذي يحل فيه النازحون ضمن عملية "الرصاص المصبوب". | تصوير: محمد صباح. بتسيلم. 25.5.09.

> مدخل أحد أنفاق التهريب في قطاع غزة. | تصوير: محمد صباح. بتسيلم. 20.12.09.

النتيجة- انهيار اقتصادي وفقر مدقع

أدت هذه السياسة إلى انهيار الاقتصاد في غزة. وقد أدى منع إدخال المواد الخام ومنع التصدير من القطاع إلى إغلاق حوالي 95% من المصانع والورشات وفقد عشرات الآلاف وظائفهم لتصل معدلات البطالة إلى أكثر من 40%. نتيجة لهذا، فإن أكثر من 70% من السكان يعتمدون على الإغاثة التي تصل من المنظمات الدولية لشراء الغذاء. في العام 2007 كانت المساعدات الإنسانية لغزة تصل إلى 3% من مجموع الاستيراد إلى القطاع فيما ارتفعت في العام 2009 إلى 26%.

حظر شبه تام على تصدير البضائع من القطاع

قبل فرض الحصار خرجت من القطاع يوميا حوالي 70 شاحنة محملة بالبضائع لتصديرها، شملت الأثاث، الملابس والمنتوجات الزراعية وغيرها. أما اليوم، فتحظر إسرائيل التصدير بصورة تامة تقريبا. منذ فرض الحصار ولغاية نهاية نيسان 2010، سمحت إسرائيل بإرساليات محدودة وقليلة من التوت الأرضي والورود التي كانت في طريقها من القطاع إلى أوروبا.

"اقتصاد الانفاق"

نتيجة لسياسة الحصار المفروضة على القطاع، فقد تطور خلال السنين الأخيرة "اقتصاد الأنفاق" الذي يربط بين جنوب القطاع ومدينة رفح المصرية. وقد تم إدخال الكثير من البضائع خلال هذه السنوات إلى القطاع بواسطة الأنفاق، التي تشرف حكومة حماس على عملها وتجبي الضرائب من أصحابها. بالإضافة إلى المؤن الاستهلاكية، يقوم الفلسطينيون ومن خلال الأنفاق بتهريب أنواع مختلفة من الأسلحة، بما في ذلك الصواريخ. في أعقاب توسيع النشاطات في الأنفاق أبلغ في العام 2008 عن توفر منتجات مختلفة في الأسواق مرة أخرى مما أدى لأنخفاض أسعار البضائع. ومع هذا فإن إدخال البضائع بهذه الطريقة لن يعتبر بديلا مناسبا عن النشاط الاقتصادي المستقر لقطاع غزة.

> مظاهرة من أجل إطلاق سراح الجندي المخطوف جلعاد شليط. | تصوير: رونين زفولون. رويترز. 5.10.09.

احتجاز جلعاد شليط كرهينة- انتهاك صارخ

في حزيران 2006 تم اختطاف الجندي جلعاد شليط ومنذ ذلك يتم احتجازه أسيرا في مكان وظروف غير معروفة. وقد أوضح آسروه أنهم يحتجزونه رهينة وطالبوا بإطلاق سراح سجناء فلسطينيين في إسرائيل. لغاية اليوم رفض الخاطفون تمكين مندوبي الصليب الأحمر الدولي أو أي جهة دولية أخرى من زيارته. خلال السنة الأخيرة نشرت حماس شريطاً تلفزيونيا يظهر فيه شليط. وعدا عن ذلك، بقدر ما هو معلوم لبتسيلم، لم يتم تحويل أية معلومات أخرى حول حالته الصحية والنفسية.

إن شليط رهينة بسبب ملابسات القبض عليه والطريقة التي يتم فيها احتجازه. إذ يمنع القانون الإنساني الدولي بصورة تامة الإمساك بشخص واحتجازه بالقوة بهدف الضغط على الطرف الخصم وإرغامه على الاستجابة لطلبات معينة من خلال تهديد حياته أو سلامة بدنه إذا لم تتم الاستجابة للمطالب. إن أخذ الرهائن يعتبر جريمة حرب يتحمل كل المشاركين فيها المسؤولية الجنائية الشخصية.

يجب على قيادة حماس في غزة إطلاق سراح شليط فوريا وبدون شروط. وإلى حينه يتوجب على الجهات التي تحتجزه معاملته بصورة إنسانية وتمكين ممثلي الصليب الأحمر الدولي من زيارته.

> الخيمة التي أقامتها عائلة العثامنة فوق أنقاض بيتها في حي عزبة عبد ربه شمالي القطاع الذي دمر فيه الجيش حوالي 150 بيتا، بحكم منع إدخال مواد البناء إلى القطاع. مما يحول دون ترميم البيت. بدأت العائلة ببناء بيت بديل من الحجارة الطينية. | تصوير: محمد صباح، بتسيلم، 1.12.09.

شابة من غزة عاطلة عن العمل منذ إغلاق المصنع الذي كانت تعمل فيه قبل عامين

> أُلفتَ الكفارنة، 28 عاما، تسكن في حي النصر في مدينة غزة مع والديها وتسعة إخوة وأخوات. بدأت العمل بجيل 20 سنة في وظيفة إدارية في "مصنع فلسطين لمواد البناء" في مدينة غزة. وقد كان المصنع ينتج البلاط بطريقة متميزة، وحظيت منتجات المصنع بطلب كبير من قبل البلديات، وزارة الحكم المحلي، مكاتب الأمم المتحدة والزبائن الفرديين.

الإفادة التي أدلت بها أُلفتَ الكفارنة بتاريخ 4.11.09 واصفة السنوات الست التي عملت فيها بالمصنع:

"عملت يوميا من الساعة الثامنة صباحا ولغاية الساعة الرابعة عصرا. كان يوم الجمعة هو يوم الاجازة الوحيد في الأسبوع. كان العمل شاقا لكني كنت مسرورة بالعمل. كان راتبي الشهري 1,400 شيكل وهذا بالنسبة لي مبلغ جيد وكان يكفيني للمصاريف الشخصية ويتيح لي مساعدة والداي وشراء الملابس والأشياء الأخرى التي يحتاجها إخوتي الذين يدرسون في الجامعة. كان بمقدوري الخروج لتناول الطعام مع أخواتي وصديقاتي وكان هذا يتيح لي فرصة الترويح عن النفس وتغيير الجو".

في العام 2007 اغلق المصنع أبوابه لعدم توفر الرمل والحصى، بسبب القيود التي تفرضها إسرائيل على الاستيراد. وفقا لما تقوله الكفارنة:

"في البداية اعتقدنا أنه ربما يتم فتح المعابر خلال شهر- شهرين ونعود إلى عملنا. لكن الوقت مضى دون أن يحصل هذا. منذ ذلك الوقت صارت حياتي أصعب وأصعب [....] أنا أفكر فقط في كيفية العودة إلى العمل أو الحصول على وظيفة أخرى توفر لي الرزق. تقدمت بطلبات عمل كثيرة في المؤسسات والشركات لكن لا تتوفر وظائف بسبب إغلاق المعابر وتوقف العمل في الكثير من الشركات والمصانع التي لا تعمل بسبب النقص في المواد الخام. من يوم ليوم صار الأمر أصعب. أشعر بأنني عديمة القيمة وأتذكر الفترة التي عملت فيها حيث كنت راضية ومرتاحة بينما أنا الآن منزعجة طيلة الوقت. أرغب كثيرا في أن أكون نافعة أعمل من أجل الحصول على الرزق".

> الفت الكفارنة. | تصوير: محمد صباح، 4.11.09.

منذ نهاية عملية "الرصاص المصبوب" ولغاية 30.4.10 تم تسجيل أدنى عدد من القتلى الفلسطينيين والإسرائيليين مقارنة مع السنوات السابقة.

> باسم أبو رحمة، 30 عاما، قتل بتاريخ 17.4.09 من إصابة مباشرة بقنبلة غاز في صدره خلال التظاهرة الأسبوعية ضد إقامة الجدار الفاصل ونهب الأراضي في قرية بلعين في محافظة رام الله. يتضح من توثيق الحادثة بالفيديو أن أبو رحمة لم يشكل خطرا على حياة الجنود. صورة للأرشيف. | تصوير: أورن زيف، 25.7.08، activestills.org.

الخسائر بالأرواح

القتلى المدنيين من الفلسطينيين والإسرائيليين (منذ نهاية عملية "الرصاص المصبوب")

الفلسطينيون الذين قتلوا في الأراضي المحتلة بأيدي قوات الأمن الإسرائيلية

منذ 1.1.09 ولغاية 30.4.10 قتلت قوات الأمن الإسرائيلية 83 فلسطينيا، من بينهم 20 قاصرا، الإحصائية لا تشمل الفلسطينيين الذين قتلوا في قطاع غزة خلال عملية "الرصاص المصبوب". حوالي 37% من الفلسطينيين الذين قتلوا لم يشاركوا في القتال. معظم الفلسطينيين الذين قتلوا خلال هذه الفترة بأيدي القوات الإسرائيلية (67%) كانوا من سكان قطاع غزة. وفي عام 2008 وصلت نسبتهم إلى 90% مقارنة مع السنوات الأولى من الانتفاضة الثانية، حيث وصلت النسبة آنذاك إلى حوالي 40% من مجموع القتلى.

	الضفة الغربية	غزة	المجموع
لم يشاركوا في القتال	15 (18)	16 (158)	31 (176)
شاركوا في القتال	5 (16)	34 (234)	39 (250)
غير معروف	7 (8)	6 (22)	13 (30)
المجموع	**27 (42)**	**56 (414)**	**83 (456)**

* المعطيات لا تشمل الفلسطينيين الذين قتلوا في قطاع غزة خلال عملية "الرصاص المصبوب" التي انتهت بتاريخ 18.1.2009.

** المعطيات الخاصة بالعام 2008 موجودة بين قوسين.

*** بالإضافة إلى ذلك، في العام 2008 قتل ثلاثة فلسطينيين داخل إسرائيل أثناء مشاركتهم القتال.

**** بالإضافة إلى ذلك، قام مواطن إسرائيلي بقتل فلسطيني دخل إلى مستوطنة وهو يحمل سكينا.

> عنصر من جمعية "زاكا" وجندي يستطلعون منطقة العملية التي قُتل فيها مواطن إسرائيلي. مئير حاي. من نيران فلسطيني على سيارته على مقربة من مستوطنة عيناف في محافظة طولكرم. 24.12.09. | تصوير: كوهين مجين. رويترز.

سياسة النيابة العسكرية: الوحدة العسكرية هي التي تقيم التحقيق حول نشاطاتها

النيابة العسكرية مستمرة في إتباع السياسة التي حددتها منذ بداية الانتفاضة الثانية، التي تنص على عدم قيام شرطة التحقيق العسكرية بالتحقيق بصورة أوتوماتيكية في الحالات التي يُقتل فيها مواطن فلسطيني. بدلا عن ذلك، فإن الوحدة التي كانت مسؤولة عن عملية القتل تقوم بإجراء تحقيق ميداني ويتم تحويل نتائجه إلى النائب العسكري الرئيسي. هذه النتائج وبالأضافة إلى المعلومات الأخرى التي يحصل عليها النائب العسكري الرئيسي ويستنير بها عند اتخاذ القرار حول فتح تحقيق جنائي بخصوص الحادث. وتبرر الدولة هذه السياسة بدعوى انه يدور في الأراضي المحتلة "نزاع مسلح" ولهذا فإن مجرد قتل المدنيين ليس من شانه الإشارة إلى انتهاك للقانون.

انتقاد هذه السياسة

بتسيلم ترفض هذا الموقف. إن القانون الدولي يحدد قواعد تسري أيضا خلال النزاع المسلح وفي أي الحالات يجوز الشروع بإطلاق النار، وما هي الأسلحة التي يُسمح باستعمالها. ومن واجب النيابة العسكرية، المسؤولة عن أعمال الجيش وفقا للقانون، إجراء تحقيق جنائي من اجل فحص إذا ما عمل الجيش طبقا لهذه القواعد.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التحقيق الميداني ليس الأداة المناسبة لغرض اتخاذ القرار بخصوص فتح التحقيق. أولا، التحقيق الميداني يهدف إلى استخلاص العبر لغرض تعديل العمل الميداني ولا يهدف إلى فحص المسؤولية الجنائية. ثانيا، يتم القيام به من قبل عسكريين لم يتم تأهيلهم للقيام بالتحقيقات. ثالثا، التحقيق يشكل ملخصا لأقوال الجنود الضالعين في الحادث، وهم الذين سيضطرون إلى تحمل المسؤولية إذا اتضح أن بعضهم عمل بما يخالف القانون. ولهذا فإن مصداقية التحقيق ناقصة. إن اعتماد هذا الإجراء لن يسهم في العثور على المسؤولين عن اقتراف المخالفة بل يُسقِط مسبقا كل إمكانية كهذه، ويبث برسالة إلى الجنود مفادها أن حياة الفلسطينيين لا قيمة لها.

علاوة على ذلك، فإن الواقع اليوم في الأراضي المحتلة يختلف عن الواقع الذي كان في العام 2000. إن الإعلان الشامل عما يحدث في الأراضي المحتلة بأنه "نزاع مسلح" كان في حينه يتسم بالإشكالية غير انه لا يعبر طبعا عن الواقع اليوم، خاصة في الضفة الغربية، اذ كانت الغالبية العظمى من الفلسطينيين الذين قتلوا في الضفة الغربية خلال السنة الماضية قد أصيبوا خلال عمليات حفظ النظام– اعتقالات، تفريق مظاهرات وما شابه– وليس خلال عمليات قتالية.

التماس ضد سياسة النيابة العسكرية

في تشرين الأول 2003 تقدمت بتسيلم وجمعية حقوق المواطن في إسرائيل بالتماس إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية ضد هذه السياسة. وقد طالبت المنظمات عبر الالتماس بأن تعود الدولة إلى السياسة التي كانت تتبعها قبل الانتفاضة الثانية، عندما كان يتم فتح تحقيق من قبل شرطة التحقيق العسكرية بصورة أوتوماتيكية في كل حالة يقتل فيها مواطن فلسطيني، ليس في إطار الحوادث التي تعتبر حوادث "نشاط عدواني ومعاد". وما يزال الالتماس في أروقة المحكمة.

وصف حالة: جندي يطلق النار ويقتل فتى عمره 16 عاما وفتح تحقيق من قبل شرطة التحقيق العسكرية بعد الالتماس إلى محكمة العدل العليا >

طبقا للإفادات التي جمعتها بتسيلم، بتاريخ 22.4.2007، في ساعات الصباح وصل جيب عسكري إلى وسط قرية دير ابو مشعل في محافظة رام الله. وقد استمر الجيب بالسير على طول الطريق الزراعية الواقعة في أسفل جبل الرشتية. عدد من الفتية في أجيال 16-12، وبضمنهم عبد الكريم زهران، 16 عاما، صعدوا فوق تلة قريبة يمكنهم من خلالها رؤية الجيب، ووقفوا على بعد حوالي 300 متر منه. كان زهران يمسك بيده قنينة كولا من البلاستيك كانت بها حجارة صغيرة وذلك لإصدار الأصوات. توقف الجيب فيما كان فوق التلة المقابلة مجموعة من الأولاد ونزل من الجيب أربعة جنود مسلحين وجلس أحدهم بوضعية قنص واستعد لإطلاق النار. بعد مرور بضع دقائق، قرابة الساعة 11:00، سمع عدد من العيارات النارية الواحدة تلو الأخرى. ولم يسبق إطلاق النار أي تحذير من قبل الجنود. وقد أصيب زهران وانهار على الأرض. عاد الجنود إلى الجيب وغادروا المكان. بعد مرور عشرين دقيقة تقريبا تم أخذ زهران بواسطة سيارة خصوصية تابعة لأحد سكان القرية كي يتلقى العلاج الطبي، إلا أن الجنود أوقفوا السيارة في مدخل القرية. بعد عدة محاولات لتقديم الإسعاف الأولي للفتى في الميدان ومحاولة إنقاذه توفي الفتى متأثرا بجراحه.

وقد توجهت بتسيلم إلى النائب العسكري الرئيسي وطالبته بإصدار أوامر بصورة عاجلة لفتح تحقيق من قبل شرطة التحقيقات العسكرية لفحص ملابسات الحادث. في تشرين الأول 2007 أبلغت بتسيلم أن النائب العسكري الرئيسي لا يرى من المناسب إصدار الأوامر بفتح تحقيق، غير انه على ضوء عيوب مهنية في أداء قائد المجموعة الذي قاد الدورية تقرر إحالته على محكمة تأديبية. في آب 2008 تقدمت بتسيلم بالأضافة الى جمعية حقوق المواطن وعائلة زهران بالتماس إلى محكمة العدل العليا وطالبت بفتح تحقيق من قبل شرطة التحقيق العسكرية.

فقط في نيسان 2009 طلبت النيابة العسكرية الإفادات التي جمعتها بتسيلم وبعد مرور شهرين على ذلك أبلغ النائب العسكري الرئيسي بتسيلم أنه أمر بفتح تحقيق من قبل شرطة التحقيقات العسكرية لفحص ملابسات الحادث. تم فتح التحقيق في هذه الحادثة بشكل متأخر حيث وجد أن أحد الجنود الرئيسيين في القضية والذي تعتبر افادته حيوية للتحقيق، يمكث في الخارج. في آذار 2010 أبلغت النيابة العسكرية بتسيلم أنه بدون سماع رواية هذا الشخص لا يمكن إنهاء التحقيق. ومن غير المعلوم لبتسيلم عن أي خطوة تم اتخاذها من قبل السلطات لغرض استقدام هذا الشخص أو خطوات تحقيق أخرى تم إتباعها في هذا الملف.

النتيجة: المحاسبة هي الاستثناء وليست القاعدة العامة

أدت هذه السياسة إلى عدم اتخاذ الخطوات اللازمة في غالب الأحيان ضد المتورطين في الحوادث من بين عناصر قوات الأمن الإسرائيلية الذين قتلوا فلسطينيين لم يشاركوا في القتال. بصورة عامة لا تؤدي التحقيقات الميدانية إلى فتح تحقيق من قبل شرطة التحقيق العسكرية. طبقا لمعطيات النيابة العسكرية، بين الأعوام 2002 ولغاية 2008 قررت إصدار أوامر بفتح مثل هذا التحقيق في 162 حالة. في العام 2008 توجهت بتسيلم إلى النيابة العسكرية بخصوص 61 حالة وفقط في أربعة حالات أمرت النيابة العسكرية بفتح تحقيق من قبل شرطة التحقيق العسكرية. في العام 2009 توجهت بتسيلم إلى النيابة العسكرية وطالبت بفتح تحقيق في 17 حالة من قبل شرطة التحقيقات العسكرية، ولا يشمل ذلك الحالات التي وقعت خلال عملية "الرصاص المصبوب"، وفقط في حالة واحدة أمرت النيابة العسكرية بفتح تحقيق. في العام 2010 توجهت بتسيلم حتى نهاية نيسان بأربع حالات وفقط في حالة واحدة أمرت النيابة العسكرية بفتح تحقيق.

بحكم الحاجة للانتظار إلى نهاية التحقيق الميداني وقرار النيابة العسكرية بخصوص فتح تحقيق من قبل شرطة التحقيق العسكرية، فإنه في حالة فتح التحقيق فإن نجاعته تكون أقل بحكم الوقت الطويل الذي مر منذ الحادث– حيث لا يتوفر قسم من الأدلة، توفر الوقت الكافي للضالعين من أجل تنسيق الروايات فيما بينهم، ذاكرة الشهود ليست كما كانت فور الحادث وغيرها. بقدر ما هو معلوم لبتسيلم، فإنه في تسع حالات فقط، وآخرها ما وقع في تموز 2003، تم تقديم لوائح اتهام ضد جنود جراء مقتل مدني لم يشارك في القتال.

مقتل متظاهر جراء إطلاق النار المخالف لتعليمات إطلاق النار: شرطة التحقيقات العسكرية لن تحقق

في يوم الجمعة، 17.4.2009، جرت مظاهرة احتجاج ضد بناء الجدار الفاصل في قرية بلعين في محافظة رام الله. خلال المظاهرة، أطلق جندي قنبلة غاز ذات مدى مطور تجاه باسم إبراهيم أبو رحمة، 30 عاما، وارداه قتيلا. ثلاثة أفلام فيديو صورت في المكان تثبت أن باسم أبو رحمة وقف في الجانب الشرقي من الجدار على بعد حوالي ثلاثين مترا من الجنود عندما أصيب، وأنه لم يرشق الحجارة ولم يمس بالجدار الفاصل ولم يشكل خطرا على حياة الجنود.

وقد توجهت بتسيلم إلى النائب العسكري الرئيسي وطالبته بإصدار الأوامر بفتح تحقيق من قبل شرطة التحقيق العسكرية لفحص ملابسات الحادث وأن يوضح فورا لقوات الأمن الحظر التام بخصوص إطلاق القنابل الغازية بالتصويب المباشر على البشر. وقد أرفقت بتسيلم مع الرسالة مقاطع فيديو تثبت أنه بخلاف ادعاءات الجيش، فإن مثل هذا الإطلاق تحول منذ مدة إلى ممارسة دارجة من قبل قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية.

في آذار 2010 أبلغت النيابة العسكرية المحامي ميخائيل سفارد الذي يمثل عائلة ابو رحمة أنها قررت عدم فتح تحقيق من قبل شرطة التحقيق العسكرية بخصوص الحادث، حيث لم تدل استنتاجات التحقيق الميداني العسكري الذي تم في الوحدة على دعم الادعاء بأن إطلاق النار كان موجه نحو باسم أبو رحمة. في حزيران 2010 توجه المحامي سفارد إلى النائب العسكري الرئيسي وطالبه بالتراجع عن قراره بإغلاق الملف.

> فاطمة زهران تمسك بصورة ولدها عبد الكريم زهران. | تصوير: إياد حداد. 25.6.08. دير أبو مشعل. محافظة رام الله.

الإسرائيليون الذين قتلوا بأيدي الفلسطينيين

عدد المدنيين الإسرائيليين الذين قتلوا هذا العام شهد هو الآخر انخفاضا. في العام 2008 قتل الفلسطينيون 21 مواطنا إسرائيليا. من 1.1.2009 ولغاية 30.4.2010 قتل الفلسطينيون ثلاثة مواطنين إسرائيليين، وبضمنهم اثنان قتلا في الضفة الغربية– قاصر عمره 16 عاما طُعن حتى الموت في مستوطنة بات عاين ومواطن آخر قتل رميا بالنار على مقربة من مستوطنة عيناف. داخل إسرائيل خنق الفلسطينيون حتى الموت سائق سيارة أجرة على مقربة من جان يفنه. بالإضافة إلى ذلك، فقد قتل مواطن تايلندي نتيجة إصابة صاروخ في نتيف هعسراه.

خلال هذه الفترة قتل الفلسطينيون أربعة من عناصر قوات الأمن، مقابل عشرة خلال العام 2008. وقد قتل أحدهم نتيجة تفجير عبوة ناسفة تم تفجيرها على مقربة من الجدار الحدودي مع قطاع غزة. أما الثاني فقد طعن ولقي حتفه في مفترق تبواح في الضفة الغربية. كما قتل آخران في تبادل لإطلاق النار على مقربة من الجدار الحدودي لقطاع غزه. في العام 2009 قتل شرطيان إسرائيليان بأيدي جهة غير معروفة في غور الأردن.

الفلسطينيون الذين قتلوا بأيدي فلسطينيين

قتل 39 فلسطينيا بأيدي فلسطينيين في قطاع غزة منذ 19.1.2009 ولغاية 30.4.2010. تسعة من بينهم تم إعدامهم بدون محاكمة من قبل عناصر أجهزة الأمن الفلسطينية التابعة لحماس. وقد عثر في جميع الجثث على علامات عنف. وقد تم إعدام اثنين بعد إدانتهما بالتعاون مع إسرائيل.

بتاريخ 5.8.2009 قتل 28 شخصا، وبضمنهم خمسة من المارة، في تبادل لإطلاق النار بين قوات الأمن التابعة لحماس وبين مجموعة مسلحين تعرف باسم جند أنصار الله.

عقوبة الإعدام في قطاع غزة

بتاريخ 15.4.10 أعدمت حكومة حماس محمد اسماعيل وناصر أبو فريح، كلاهما في الثلاثينات، بعد أن أدينوا في محكمة عسكرية في قطاع غزة بالتعاون مع إسرائيل. هذا هو الإعدام الرسمي الأول في القطاع منذ سيطرة حماس على قطاع غزة في العام 2007. يتضح من تقارير وسائل الإعلام والمنظمات الحقوقية الفلسطينية أنه منذ كانون الثاني ولغاية نيسان 2010 تم الحكم بالإعدام على 16 شخصا في المحاكم العسكرية في القطاع تمت إدانتهم بالتعاون مع إسرائيل، الخيانة والقتل. كما صدر حكم بالإعدام على شخص إضافي من قبل محكمة مدنية بالقطاع. في الفترة نفسها حكم بالإعدام، في المحاكم العسكرية التابعة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، على ثلاثة أشخاص احدهم أُدين بالتعاون مع إسرائيل.

بتسيلم تستنكر بصورة شديدة سياسة الإعدام في الضفة الغربية وقطاع غزة. إن عقوبة الإعدام تنتهك الحق الأساسي لكل إنسان بالحياة وهو عقاب غير أخلاقي. لا مكان لمثل هذا العقاب في لائحة القوانين مهما كانت الملابسات.

منذ شهر أيلول 2000 ولغاية نهاية نيسان 2010 توجهت بتسيلم إلى النيابة العسكرية بخصوص 225 حالة عنف وطالبت بفتح تحقيق ومحاكمة المسؤولين. فقط في 186 حالة تم فتح تحقيق وفقط في 11 حالة تم تقديم لائحة اتهام, فيما تم شطب احدها لاحقا. في الفترة نفسها توجهت بتسيلم بطلب مشابه إلى قسم التحقيق مع رجال الشرطة بخصوص 180 حالة عنف. فقط في 122 حالة تم فتح التحقيق وانتهت 12 قضية منها بتقديم لوائح اتهام.

> فراس الأطرش الذي يتم جره من قبل رجال الشرطة في شرقي القدس. 9.10.09. طبقا لإفادته فقد هوجم قبل ذلك من قبل رجال شرطة متخفين تقمصوا دور راشقي الحجارة بعد أن طلب منهم الابتعاد من بيت والده المجاور. | تصوير: باز رتنر. رويترز.

في بعض الأحيان "الضرب..... جزء لا يتجزأ من المهمة"

عنف قوات الأمن الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين

الامتناع عن اتخاذ الإجراءات العقابية

وثقت بتسيلم ومنظمات حقوقية أخرى خلال السنين مئات الحالات التي قام خلالها الجنود ورجال الشرطة بصفع الفلسطينيين، ركلهم، إهانتهم وإذلالهم وتأخيرهم في الحواجز بلا مبرر. بين الفينة والأخرى يتم الكشف عن حالات عنف أكثر قسوة.

الجهات الرسمية تتنصل من هذه الحالات بدعوى أنها "حالات شاذة"، لا تعبر عن سياسة الجيش وينبغي شجب الجنود الذين يتصرفون بهذه الصورة. غير انه من الناحية الفعلية تمتنع الجهات المختصة تحذير القوات العاملة في الميدان بصورة جازمة أنه يحظر استعمال أي عنف تجاه سكان الأراضي المحتلة. الكثير من الشكاوى ضد قوات الأمن الإسرائيلية التي قدمتها بتسيلم في الماضي ومنظمات أخرى لحقوق الإنسان تمت معالجتها بصورة رمزية، إذا ما تم هذا أصلا. إن الرسالة التي يتم بثها إلى القوات العاملة في الميدان انه رغم عدم تأييد الجهات المسؤولة لهذه الأعمال أو قبولها، إلا أن مقترفي الأعمال لن يتعرضوا للمثول للمحاسبة.

جزء من الحالات لم يتم الكشف عنها

جزء من حالات التنكيل لا يتم الكشف عنها لأن الكثير من الفلسطينيين يفضلون الامتناع عن المكابدة المرتبطة بتقديم شكوى ضد جندي أو شرطي إسرائيلي. هناك البعض، خاصة الذين يدخلون إلى إسرائيل بدون تصريح، يمتنعون عن ذلك حتى في حالات العنف الأكثر خطورة وذلك بسبب تخوفهم من أن تقديم الشكوى بحد ذاته قد يلحق بهم الضرر. كما يمتنع الكثيرون عن هذا، بسبب عدم الثقة بمنظومة تطبيق القانون الإسرائيلية التي تميل إلى عدم تصديقهم وحماية من مس بهم بدلا من مقاضاتهم.

قائد لواء كفير: ترخيص جارف للعنف ضد الفلسطينيين

الرسالة المزدوجة التي تنقلها السلطات إلى القوات العاملة في الميدان برزت بصورة واضحة خلال محاكمة الملازم أول ادم ملول، ضابط في لواء كفير، الذي اتهم بالتنكيل بالمعتقلين الفلسطينيين في كفر قدوم في أيلول 2008. خلال المحاكمة شهد قائد كتيبة كفير، الكولونيل ايتاي فيروب، واللفتنانت كولونيل شمعون هاروش، في حينه قائد لواء شمشون، وتتضح من شهادتهما أنه أعطي للقوات التي عملت تحت إمرتهم اذن جارف باستعمال العنف البدني المباشر ضد الفلسطينيين من أجل "الحصول على معلومات منهم"، وكجزء مما يُسمى "ابتزاز المعلومات"، ومن اقوال الكولونيل فيروب:

"إن المهمة تقوم على محاولة زعزعة التوازن في الحي، القرية أو المنطقة، من أجل الحصول على معلومات [....] أو من أجل دفع جهة معادية داخل القرية إلى ارتكاب الأخطاء كرد فعل على نشاط قواتنا لتشويش عمل الجهة المعادية وكشفها. [.....] نحن نقوم بالاحتجاز والتحقيق، ونستعمل الضغط البدني المناسب لكل شخص من أجل الوصول إلى المخرب المنفرد. في الغالبية العظمى من الحالات يتم استعمال جميع وسائل الضغط ضد سكان أبرياء، لا علاقة لهم بالأمر. وهكذا الأمر بالنسبة للحواجز، وكذلك الأمر بالنسبة لعمليات التمشيط في أحياء بأكملها وكذلك الأمر بالنسبة لاستجواب الناس من بين الماره في الشارع [.....] الإلصاق بالحائط، الدفع، الضربة التي لا تسبب الجروح. هذه بالطبع وسائل شائعة في سبيل انجاز المهمة. الاعتبارات تكون وفقا للاشتباه بوجود نشاط تخريبي أو إخلال بالنظام [.....].

إن البحث عن معلومات قد يؤدي إلى خلق الضغط على عابر سبيل ساذج، كذلك البحث عن وسائل قتالية والشعور بالتهديد على القوة العسكرية في الطريق. هناك فرق بين الذهاب إلى قرية لا يوجد فيها تهديد ولا تشتبه بشيء فيها وبين الذهاب في مهمة تم تحديدها وتعريفها، فهناك يكون استعمال العنف أمرا شائعا تجاه أي شخص من المواطنين في القرية".

وحول السماح باستعمال القوة شهد اللفتنانت كولونيل هاروش:

"عندما يتم استجواب هؤلاء الناس، ربما يتم إيقافهم على الحائط وتعصيب عيونهم أو تقييدهم، وربما– وأنا أثق باعتبارات القادة– قام أحدهم بصفعهم أو ضربهم من أجل محاولة الحصول على معلومات [.....]" لا يوجد تعليمات وليس هناك شيئا مكتوبا. ندخل ونتحدث مع السكان. عند الإمساك بالقميص والصراخ يمكن استشعار الاشتباه. في بعض الأحيان– لكونك تعيش الملابسات في الميدان– أنت تشعر أن هذا هو الشخص الذي يمكنك أن تُخرج منه شيئا. في بعض الأحيان، سعيا نحو الهدف، يتم استعمال القوة".

إن هذه التعليمات التي تعني الاستعمال الروتيني للعنف وبمختلف الوسائل المؤذية ضد السكان المدنيين وإزعاجهم، هي بالتأكيد غير قانونية.

في شهر كانون الأول 2009 أدين الملازم أول ادم ملول بالاعتداء ضمن ملابسات خطيرة وبسلوك غير مناسب لضابط. في آذار 2010 حكمت قاضية المحكمة العسكرية في معسكر كستينا، الليفتنانت كولونيل نوعا زومر، أن الأيام الـ 64 التي قضاها ملول في السجن العسكري والأيام الـ 32 التي قضاها رهن الإقامة الجبرية في بيته هي عقوبة مناسبة لأعماله؛ وردّت طلب النيابة بفرض عقوبة إضافية عليه وخفض رتبته. بعد مرور بضعة ايام قدمت النيابة العسكرية استئنافا بسبب العقوبة الخفيفة التي فرضت عليه.

> صور من فيلم رسوم متحركة أنتجته بتسيلم يصف التأثيرات الهدامة للعنف في المناطق المحتلة على الضحايا الفلسطينيين والمجتمع الإسرائيلي. الفيلم مبني على توثيق إطلاق النار على فلسطيني مقيد ومغطى العينين في قرية بلعين. رسم: ألون سيمون، 2009.

العنف بحق فلسطينيين حاولوا الدخول إلى إسرائيل بدون تصريح

منذ بداية 2009 ولغاية نيسان 2010 وصلت إلى بتسيلم عدة تقارير حول استعمال الجنود ورجال الشرطة العنف ضد الفلسطينيين الذين يدخلون أو يحاولون الدخول إلى إسرائيل بدون تصريح لغرض الاسترزاق. هذه الظاهرة ليست بالجديدة– فمنذ سنوات تحذر بتسيلم من أن قوات الأمن الإسرائيلية تستعمل وسائل غير قانونية كالتنكيل القاسي والإذلال ضد هؤلاء العمال كوسيلة ردع. في العام 2009 تركز هذا النوع من الأحداث في المناطق التي يمر منها العمال عبر مقاطع بالجدار الفاصل التي لم يكتمل بناؤها بعد في محيط القدس، بيت لحم وجنوبي جبل الخليل.

تتضح من المعلومات المتوفرة لدى بتسيلم صورة قاسية بخصوص روتين التنكيل والمعاملة الفظة. في نهاية شهر أيلول 2009 وثقت بتسيلم عددا من الحوادث التي هاجم فيها الجنود فلسطينيين في منطقة الرماضين جنوبي جبل الخليل. وقد وقعت إحدى الحوادث في ساعات المساء من يوم 29.9.2009 عندما أوقفت قوة عسكرية مجموعة من العمال الذين حاولوا الدخول إلى إسرائيل عن طريق فتحة في الجدار الفاصل بالمنطقة.

ويتضح من الإفادات التي جمعتها بتسيلم أن الجنود أمروا العمال بالاستلقاء على الأرض واعتدوا على سائق السيارة وضربوه. بعدها بدأ الجنود بضرب أحد العمال، نظير الحريبات، 21 عاما، من دورا. وفقا لأقواله، فقد ضُرب بقسوة على يد عدد من الجنود: "داس أحد الجنود على ظهري بقوة وألصقني بالأرض. حدث هذا مرتان أو ثلاث مرات. قام جنديان آخران بضربي وركلي. استمريت بالاستلقاء على الأرض. كنت أعاني من آلام شديدة وقد تقيأت لكن الجندي لم يتوقف عن ركلي. لقد أصر على أن أبقي وجهي وفمي ملتصقين بالأرض [.....] كان فمي مغلقا وعندما شاهد الجندي ذلك فأمرني إبقاء فمي مفتوحا وإنزاله إلى الأرض. فعلت ما امرني به فدخل التراب إلى فمي وتقيأت". تدهورت حالة الحريبات وتم إخلاؤه من المكان بواسطة سيارة إسعاف إلى مستشفى بالخليل.

في اليوم التالي، بتاريخ 30.9.2009 قام جنود بإيقاف مجموعة من العمال الذين حاولوا العبور عن طريق فتحة في الجدار الفاصل. أحد العمال، محمد اقنيبي، من الخليل، روى في إفادته أن الجنود "أمرونا جميعا بالزحف على الأيدي والأرجل، الواحد تلو الآخر. أمر الجندي كل واحد منا أن يزحف، كل مرة شخصا آخر، لمسافة 20 متر تقريبا والعودة بنفس الطريقة. في الوقت الذي قام كل واحد منا بالزحف تابعه الجندي طيلة الوقت وركله وضربه بواسطة عقب بندقيته. كان يضحك طيلة الوقت فيما وقف الجندي الآخر ووجه سلاحه نحونا. [...] امرنا الجندي الزحف بسرعة. قام بركلنا وضربنا عندما كنا نخفف من السرعة أو عندما كان أحدنا يبتعد. [...] امرنا الجندي خلع أحذيتنا والسير على الأشواك، الواحد تلو الآخر، لمسافة 12 متر تقريبا والعودة بنفس الطريقة".

تم احتجاز العمال لمدة ست ساعات تقريبا لم يحصلوا خلالها على ماء ولم يسمح لهم بقضاء حاجتهم.

في شهر تشرين أول 2009 أبلغت النيابة العسكرية بتسيلم ان شرطة التحقيق العسكرية فتحت تحقيق بخصوص الواقعتين. في ايار 2010 أبلغت بتسيلم انه ما يزال التحقيق في الحادثة الأولى مستمر وأنه في الواقعة الثانية تم الانتهاء من التحقيق وينتظر قرار النيابة بخصوص استمرار معالجته. ان شرطة التحقيق العسكرية ما تزال تحقق في الحادثة الأولى وأنه في الواقعة الثانية تم الانتهاء من التحقيق وأن الملف في انتظار قرار النيابة بخصوص استمرار معالجته.

> نظير الحريبات. | تصوير: كرم جبران، بتسيلم، 14.1.09.

> شريف أبو حية. الصورة مأخوذة من مقطع فيديو صورته شركة بال ميديا خلال الحادث، 28.1.09.

جنود نكلوا براعي غنم عمره 66 عاماً > بتاريخ 28.1.2009، في ساعات الصباح، هاجم ستة جنود شريف أبو حية، 66 عاما، من سكان خربة أبو فلاح، عندما كان يرعى غنمه في منطقة معزولة شمالي رام الله. طبقا لافادته، فقد توجه الجنود اليه وأسقطوه على الأرض وقاموا بتقييد يديه إلى الوراء وغطوا وجهه بقطعة قماش. على مدار ساعة تقريبا قاموا بضربه بالتناوب، ركله وجره فوق الأرض ليصاب بفعل الحجارة والأشواك وقاموا بحشو الزرد في فمه.

عندما حاول سكان القرية المجاورة التدخل فيما يحدث وقاموا بالاتصال إلى مكتب التنسيق والارتباط ووكالة التلفزة الفلسطينية بال ميديا، توقف الجنود عن أفعالهم لكنهم أبقوا أبو حية ملقى على الأرض وهو مقيد. بعد مرور ساعة أخرى، وصل خلالها مسعفون فلسطينيون أرادوا تخليص أبو حية، وصل إلى المكان ضابط أمر على ما يبدو بإطلاق سراحه. وقد تم إخلاء أبو حية بواسطة سيارة الإسعاف إلى المستشفى، حيث تبين انه يعاني من كدمات، خدوش، انتفاخ باليدين وشُعر في اصبع يده اليمنى.

وقد تم تسريحه من المستشفى وطلب منه الاستراحة لمدة أسبوع عاني خلاله من آلام في انحاء جسمه.

في اعقاب توجه بتسليم أبلغتنا النيابة العسكرية أنه تم فتح تحقيق من قبل شرطة التحقيق العسكرية، غير أن بتسلم لم تستلم لغاية اليوم نتائج التحقيق وإذا ما تم اتخاذ أية إجراءات ضد الجنود. .

طبقا لافادة شريف ابو حية، فقد توجه الجنود اليه وأسقطوه على الأرض وقاموا بتقييد يديه إلى الوراء وغطوا وجهه بقطعة قماش. قاموا بضربه بالتناوب على مدار ساعة تقريبا، ركله وجره فوق الأرض ليصاب بفعل الحجارة والأشواك وقاموا بحشو الزرد في فمه.

توجد اليوم في أنحاء الضفة الغربية 121 مستوطنة إسرائيلية اعترفت بها وزارة الداخلية كبلدات. اضافة الى 12 مستوطنة موجودة في منطقة القدس الشرقية التي ضمتها إسرائيل لبلدية القدس وذلك بعد احتلالها في العام 1967. كما تنتشر في أنحاء الضفة الغربية حوالي مائة مستوطنة لم يتم الاعتراف بها بصورة رسمية من قبل السلطات وتسمى "البؤر الاستيطانية". لغرض إقامة المستوطنات فقد سلبت مئات آلاف الدونمات من أراضي السكان الفلسطينيين فيما تمنع إسرائيل كافة الفلسطينيين من استعمال هذه الأراضي.

> لافتة لتسويق مشروع بناء جديد في مستوطنة نعله. | تصوير: حجيت عوفران، 12.2.09.

النهب والتمييز باسم الدولة

المستوطنات في الضفة الغربية وشرقي القدس

أكثر من نصف مليون مستوطن

وفقا لمعطيات دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل، صحيح لغاية أيلول 2009، بلغ عدد المستوطنين الذين يعيشون في الضفة الغربية 310.200 نسمة. أما في شرقي القدس، وفقا لتعداد دائرة الإحصاء المركزية ألإسرائيلية، فقد سكن في نهاية العام 2008 حوالي 194 ألف نسمة في الأحياء اليهودية التي أقيمت فوق الأراضي التي تم ضمها للمدينة. بالمجموع، فإن هؤلاء السكان يشكلون حوالي 6.5% من سكان إسرائيل. الزيادة الطبيعية في عدد سكان المستوطنين في الضفة الغربية هو 5%، وهذا يزيد بثلاثة أضعاف تقريبا عن ازدياد السكان في إسرائيل الذي يصل إلى 1.7%.

لم يتم إخلاء أي بؤرة استيطانية

قسم من المستوطنات في الضفة الغربية حظيت باسم "بؤر استيطانية" حيث انها ليست قانونية طبقا للقانون الإسرائيلي، رغم أن قسما كبيرا من تكلفة البناء تم بتمويل حكومي.

خلال العام 2009 لم تقم إسرائيل بإخلاء أيا من البؤر الاستيطانية ألغير مرخصة التي اقيمت في الضفة الغربية بعد العام 2001، رغم انها التزمت بهذا في إطار خطة خارطة الطريق، فيما قامت الإدارة المدنية بإخلاء وهدم بعض المباني المؤقتة في البؤرة الاستيطانية غير المسكونة.

لم تنفع الالتماسات المقدمة إلى محكمة العدل العليا. ففي ردها على الالتماس الذي تقدمت به حركة السلام الآن إلى محكمة العدل العليا وطالبت الدولة بإخلاء البؤرة الاستيطانية ميجرون التي أقيمت قبل ثماني

<<<

ربع من عمليات البدء بالبناء بمبادرة الحكومة تقع في الأراضي المحتلة

وفقا لمعطيات وزارة الإسكان، بلغ، في العام 2009، عدد حالات الشروع بالبناء من قبل الإسرائيليين في الضفة الغربية وفي الأحياء اليهودية شرقي القدس1,017 شقة، من بينها 509 في الضفة الغربية. فهذا يمثل حوالي ربع مجمل عدد الشقق التي بدأت وزارة الإسكان ببنائها في العام نفسه. بالإضافة إلى ذلك، وفقا لمعطيات دائرة الاحصاء المركزية، خلال الأشهر العشرة الأولى من العام 2009 بيعت في مستوطنات الضفة الغربية حوالي 200 شقة تم بناؤها ببناء القطاع الخاص.

في منطقة واحدة- متساوون واقل مساواة

الطاقات الكثيرة التي صرفتها إسرائيل في مشروع الاستيطان– من النواحي المالية، القانونية والبيروقراطية– جعلت من المستوطنات جيوبا مدنية إسرائيلية داخل المنطقة الخاضعة لحكم عسكري. هكذا تمكنت إسرائيل من ايجاد نظام فصل من خلال التمييز في الأراضي المحتلة، بحيث توجد منظومتان قانونيتان منفصلتان في المنطقة ذاتها، بحيث تتحدد حقوق المواطن وفقا لانتسابه القومي. في الوقت الذي يعيش الفلسطينيون تحت نظام عسكري يتمتع المستوطنون بجميع الحقوق الممنوحة لمواطني إسرائيل الذين يسكنون داخل الخط الأخضر وفي بعض الأحيان يحصلون على ميزات.

سلسلة من الانعكاسات على حقوق الإنسان

إن مجرد وجود المستوطنات يمس ليس فقط بحقوق الملكية للفلسطينيين بل بسلسلة طويلة من الحقوق، من بينها الحق في السكن، الحق في الاسترزاق والحق في حرية الحركة. إن التغيير الجذري الذي أحدثته إسرائيل في خارطة الضفة الغربية يمنع أي إمكانية عملية لتطبيق حق الفلسطينيين في تقرير المصير من خلال إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للوجود.

مشاريع لتوسيع مشروع الاستيطان

في العام 2009، قبل الإعلان عن التجميد، صادق وزير الدفاع على الدفع قدما بمشروع مستوطنة جديدة اسمها سنسنة في جنوبي جبل الخليل. وقد عرفت السلطات سنسنة على انها حي في مستوطنة أشكولوت، غير أن سكانها يعتبرون أنفسهم سكانا في مستوطنة مستقلة، علاوة على وقوع ما أسموه "الحي" يقع على بعد حوالي ثلاثة كيلومترات بخط جوي عن مستوطنة أشكولوت. بالإضافة إلى ذلك، ينوي المجلس الاقليمي جوش عتسيون توسيع مستوطنة جفعوت لكي تضم آلاف الوحدات السكنية. هذه المستوطنة تابعة اليوم من الناحية الرسمية لمستوطنة ألون شفوت رغم الانفصال على الأرض ما بينهن. المخططات الخاصة بإقامة هاتين المستوطنتين لم يتم بعد المصادقة عليها بصورة نهائية من قبل لجان التنظيم ومن قبل وزير الدفاع.

< حي تسيمح هسديه في معاليه ادوميم ومنطقة سكنية مجاورة يسكن فيها أبناء قبيلة الجهالين المقرر طردهم. كانون الأول 2009. | تصوير: نير شليف. 23.12.09.

> قطيع من الماشية يعود من المرعى إلى البلدة الفلسطينية الحديدية في غور الأردن. البلدة تعاني نقصا خطيرا في المياه. | تصوير: كيرن منور، 13.7.09، activestills.org.

سنوات بدون تراخيص على أرض فلسطينية خاصة، اعلنت الدولة أنها تنوي بناء حي جديد لصالح سكان البؤرة الاستيطانية ضمن مستوطنة أدم. وبتاريخ 25.4.10 أعلنت الدولة أمام محكمة العدل العليا أنها تفكر بشرعنة البؤرة الاستيطانية ديرخ هأفوت التي أُقيمت في العام 2001 على مقربة من مستوطنة العازار في جوش عتسيون. وفقا لادعاء سكان قرية الخضر فقد أقيمت البؤرة الاستيطانية على الأراضي الزراعية المزروعة التابعة لسكان القرية. وفي أيار 2010 أصدرت رئيسة محكمة العدل العليا أمرا يلزم الدولة بإعلان موقفها خلال تسعين يوما لماذا لا تقوم بإخلاء البؤرة الاستيطانية عمونا التي اقيمت في العام 1995 فوق أراض فلسطينية ذات ملكية خاصة، يتسم البناء فيها كله بعدم القانونية.

المستوطنات ليست قانونية

طبقا للقانون الإنساني الدولي، فإن الاحتلال عبارة عن حالة مؤقتة ولهذا لا يجوز للمحتل خلق "وقائع على الأرض" في المنطقة الخاضعة للاحتلال. على الدولة المحتلة ألتصرف بالمنطقة المحتلة بصفتها "أمانة" فقط وهي ملزمة بالاهتمام برفاهية السكان المحليين ولا يحق للطرف المحتل استغلال الموارد الطبيعية الخاصة بالسكان والمناطق المحتلة. كما يُحظر على الدولة المُحتلة نقل سكانها إلى المنطقة الخاضعة للاحتلال أو تشجيعهم على الانتقال اليها.

إخلاء المستوطنات وحقوق المستوطنين

مع اعتبار عدم قانونية المستوطنات طبقا للقانون الدولي، وعلى ضوء المس البالغ بحقوق الإنسان بسبب وجودها، تطالب بتسيلم دولة إسرائيل بالعمل على إخلاء جميع المستوطنات واعادة المستوطنين إلى الأراضي الإسرائيلية. إن خطوات التجميد المؤقتة والمحدودة ليست كافية. يجب أن يتم الإخلاء مع المحافظة على احترام حقوق الإنسان للمستوطنين، بما في ذلك دفع تعويضات لهم. تؤكد بتسيلم أنه من مسؤولية الدولة إعداد مشاريع منظمة لاستيعاب سكان المستوطنات ودمجهم بصورة لائقة في مجالات الحياة داخل إسرائيل.

شرقي القدس

خلال السنة الأخيرة سرعت بلدية القدس من معالجة عدة مشاريع لإقامة مستوطنات في قلب أحياء فلسطينية، بعضها كانت في حالة انتظار للمصادقة منذ أكثر من عشر سنوات. ومن بين هذه المشاريع بناء 60 شقة في مستوطنة معاليه زيتيم في راس العامود، إعطاء ترخيص لتحويل فندق شبرد في الشيخ جراح لمبنى سكني يضم 31 شقة، والمصادقة الأولية فقط لإضافة 24 شقة إلى المدرسة الدينية بيت أوروت في حي الطور، علماً بأنه لم يتم لغاية الآن بحث هذا الأمر في لجان التنظيم. وقد قدمت جمعيات المستوطنين في شرقي القدس للبلدية مشاريع إضافية لإقامة مستوطنة في مبنى مقر شرطة يهودا والسامرة سابقا في راس العامود في منطقة واد حلوة في سلوان وفي منطقة شمعون الصديق في الشيخ جراح. تتيح هذه المشاريع بناء 414 شقة غير انه لم يتم بعد بحثها في لجان التنظيم. وقد تم بحث مشروعين في اللجنة اللوائية وتمت المصادقة على ايداعها– مشروع لبناء 975 شقة في حي جيلو ومشروع لبناء 1600 شقة في حي رمات شلومو.

> مزروعات في مستوطنة بقعوت في غور الأردن. | تصوير: كيرن منور، 13.7.09، activestills.org.

-وصف حالة: إخلاء عائلة بدوية لصالح توسيع معاليه ادوميم > على مقربة من مقر شرطة شاي (شرطة منطقة الضفة الغربية) يوجد تجمع للبدو من قبيلة السواحرة على شكل مبان من الخشب والقصدير. طبقا للمشروع 420/4 للبناء في منطقة 1E، الواقعة إلى الشمال من معاليه ادوميم، فإن هذه المساحة مخصصة لبناء الشقق للمستوطنين رغم أنه لم يتم بعد المصادقة على المشروع. حلوة أحمد علي زرعي، التي تسكن في المكان، وصفت مخاوفها أمام بتسيلم:

"أبي ترعرع هنا في مستهل القرن الماضي وأنا ولدت هنا في خيمة في العام 1937. وما يزال اخوتي الخمسة يعيشون هنا في المكان الذي ولدنا فيه. نحن اليوم حوالي 150 شخص. كنا نعتاش في الماضي على الزراعة، خاصة تربية المواشي. منذ إقامة معاليه ادوميم تقلصت المراعي الخاصة بنا ولهذا فإننا نضطر إلى شراء العلف لكن بسبب سعره الباهظ فقد قلصنا كثيرا تربية المواشي. وقد تحول معظم افراد عائلتي إلى عمال نظافة في معاليه ادوميم وتركوا الزراعة.

نحن اليوم نخشى بصورة خاصة من نية المستوطنين إقامة حي جديد في منطقة سكننا. لا يوجد لدينا مكان آخر. أنا قلقة بصورة خاصة على مستقبل أبنائي وأحفادي: إذا أقاموا هنا حي جديد تابع لمعاليه ادوميم فإنه سيتم طرد عائلتي من المكان الذي نعيش فيه منذ مائة عام".

حلوة زرعي. | تصوير: من فيلم فيديو لبتسيلم.

> بتاريخ 15.10.09 قطف مستوطنون ثمار الزيتون من حقل زيتون تابع لسكان قرية المغير في محافظة رام الله التي تقع على مقربة منها البؤرة الاستيطانية "عدي عد". وقاموا بتحميل الزيتون في سياراتهم. ياسر النعسان. متطوع في مشروع بتسيلم "الرد بالتصوير". الذي وثق الحادث بالفيديو ابلغ السلطات عن السرقة حيث قامت وحدة من الارتباط والجيش باعتقال السارقين. في اليوم نفسه قام صاحب الكرم بتقديم شكوى في الشرطة وفي اليوم التالي تم إعادة الزيتون المسروق. في شهر أيار 2010 أبلغت الشرطة بتسيلم أنه تم تقديم لائحة اتهام ضد المستوطنين

الكل متوقع والإذن حاضر

عدم القيام بواجب حماية الفلسطينيين أمام عدوان الإسرائيليين الذي يعتدون على أبدانهم وممتلكاتهم

احدى الوظائف الأساسية لكل سلطة هو فرض القانون وحماية الممتلكات والافراد الذين يعيشون في منطقة نفوذ هذه السلطة. إن دولة إسرائيل ملزمة بهذا ليس فقط تجاه المواطنين الإسرائيليين- في إسرائيل أو المستوطنات- بل أيضا تجاه السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. ومع هذا, في الكثير من الأحيان تمتنع السلطات الإسرائيلية عن تطبيق القانون على المواطنين الإسرائيليين الذين يعتدون على الفلسطينيين وممتلكاتهم.

تاريخ من التساهل

منذ بداية الاستيطان في الأراضي المحتلة يتم إتباع سياسة غير معلنه من التساهل تجاه المواطنين الإسرائيليين الذين يمسون بالفلسطينيين وممتلكاتهم. وقد اشارت لجان حكومية متنوعة إلى هذا التوجه، وبضمنها اللجنة التي تأسست برئاسة نائب المستشار القضائي للحكومة، يهوديت كارب، في العام 1981، ولجنة شمجار التي أقيمت في أعقاب المذبحة التي اقترفها باروخ جولدشتاين في الحرم الإبراهيمي بتاريخ 25.2.94 وكذلك تقارير وإصدارات كثيرة من قبل منظمات حقوق الإنسان في إسرائيل.

إن التغاضي واللامبالاة تجاه سكان الأراضي المحتلة يعتبر استخفافا صارخا بسلامة أبدانهم وممتلكاتهم. إن هذا الموقف يتناقض مع واجب إسرائيل كقوة محتلة للضفة الغربية بالمحافظة على القانون والنظام في المنطقة الخاضعة للاحتلال. على ضوء هذه المسئولية، فإن إسرائيل ملزمة بضمان سلامة وأمن السكان الفلسطينيين من عنف المواطنين الإسرائيليين، من خلال الاستعداد المسبق وكذلك من خلال محاسبة المعتدين.

قوات الأمن تخون الأمانة بتخليها عن واجبها بحماية الفلسطينيين

في بعض الحالات تواجدت قوات الأمن خلال وقوع الحدث وعلى الرغم من هذا لم تفعل شيئا من اجل وقف العنف وفي بعض الأحيان شاركت فيه. منذ بداية الانتفاضة الثانية قدمت بتسيلم أربعين شكوى يشتبه فيها بعدم قيام قوات الأمن الإسرائيلية بأداء واجباتها. لغاية اليوم أُبلغت بتسيلم انه في خمس حالات فقط تم فتح تحقيق. في 13 حالة تقرر عدم فتح تحقيق، في 12 حالة لم تحصل بتسيلم على أي رد على توجهاتها وفي 10 حالات استلمت بتسيلم رد بعنوان – "وصلتنا رسالتكم".

< تصوير: منى النواجعة. "الرد بالتصوير".

إغلاق ملف التحقيق ضد المستوطنين الذين اعتدوا على فلسطينيين بالهراوات في جنوبي جبل الخليل

في شهر حزيران 2008 هاجم أربعة مستوطنين ملثمين ثلاثة مزارعين فلسطينيين من عائلة النواجعة جنوبي جبل الخليل. وقد وثق متطوع في مشروع التصوير الخاص ببتسيلم الحادث والاعتداء على أقاربه بواسطة العصي. بعد مرور سنة على ذلك، في حزيران 2009 أعلنت الشرطة عن إغلاق الملف بذريعة "معتد غير معروف". في أيلول 2009 قدمت بتسيلم استئنافا على إغلاق الملف للنيابة العامة وطالبت بفتح التحقيق مجددا واستكماله بحيث يقود إلى تقديم لائحة اتهام ضد الجناة. بعد مرور خمسة أشهر على تقديم الاستئناف، في آذار 2010، أبلغت نيابة الدولة بتسيلم أن الملف قيد المعالجة.

الشرطة تتساهل مع الإسرائيليين الذين يعتدون على الفلسطينيين

منذ بداية الانتفاضة الثانية في أيلول 2000 حولت بتسيلم 220 شكوى إلى شرطة إسرائيل وطالبت بالتحقيق في الحالات التي قام فيها مواطنون إسرائيليون بالاعتداء على الفلسطينيين وممتلكاتهم. وقد شملت هذه الشكاوى أنواع مختلفة من ألأضرار مثل إتلاف الممتلكات، الطرد من الأراضي، التهديدات، سرقة المحاصيل الزراعية، إحراق الحقول، الاعتداءات البدنية وإطلاق النار. بقدر ما هو معلوم لبتسيلم، في 33 حالة تقرر عدم فتح تحقيق وفي 124 حالة تم فتح تحقيق. ومن بين هذه الحالات تم تقديم تسع لوائح اتهام فيما تم إغلاق الملفات في 33 حالة بدون اتخاذ أية إجراءات ضد المعتدين فيما لم يتم اتخاذ قرار بالنسبة للملفات الأخرى. هنالك سبع حالات ما تزال قيد المعالجة فيما لم تحصل بتسيلم على جواب بخصوص 56 حالة.

"من يدفع الثمن"

طبقا لتصريحات المستوطنين، جزء من عمليات استهداف الفلسطينيين وقعت ردا على إصدار أوامر أو هدم للمباني التي تم بناؤها بصورة غير قانونية في المستوطنات، أو التصريحات الصادرة عن جهات رسمية بهذا الخصوص. كما تصاعدت الأصوات الداعية إلى العنف ضد الفلسطينيين على خلفية قرار الحكومة في تشرين الثاني ٢٠٠٩ بتجميد البناء في المستوطنات. هذا التعامل يسميه المستوطنون «التسعيرة» أو "جني الثمن" وهو يهدف إلى ردع السلطات عن تطبيق قرارات الجيش والمستوى السياسي التي تمس، كما يعتقدون، بمشروع الاستيطان.

على الرغم من انه في معظم الحالات يمكن توقع مثل هذه الحوادث مسبقا والاستعداد ألمسبق لحماية الفلسطينيين، لكن يبدو في معظم الحالات التي وثقتها بتسيلم أن قوات الأمن لم تستعد كما يجب. وقد امتنعت قوات الأمن في أكثر من مرة عن التدخل ومنع الاعتداء أثناء وقوعه وبعد انتهاء الحادث لم تقم بالتحقيق مع المعتدين ولم تقدمهم للمحاكمة.

> مستوطنون يرشقون الحجارة على الفلسطينيين بحضور جندي في دير نظام- النبي صالح. 8.1.10. تم تصوير الصورة على مقربة من عين كان الفلسطينيون يستعملونها في السابق لأغراض زراعية وهي الآن تستعمل من قبل المستوطنين فقط. بحماية الجيش. تصوير يوتام رونين. activestills.org

هكذا يتهرب المعتدون من العقاب: عدم تقديم المستوطن من الخليل للمحاكمة

بتاريخ 4.12.08، قام المستوطن زئيف براودة، من سكان مستوطنة كريات أربع، بإطلاق النار على ثلاثة فلسطينيين من الخليل، وإصابتهم بجراح مختلفة . وفي نفس اليوم قام المستوطنون بأعمال

> تصوير جمال أبو سعيفان. "الرد بالتصوير". بتسيلم.

شغب في الخليل واعتدوا على الفلسطينيين وممتلكاتهم في أعقاب إخلاء مستوطنة جديدة. وقد دخل براودة وهو يحمل بندقية إلى الوادي الذي يفصل بين كريات اربع وبين المدينة وأطلق النار على ثلاثة من أبناء عائلة المطرية الذين يسكنون هناك. وقد تم توثيق الاعتداء بكاميرا يحملها أحد سكان المدينة المتطوع في مشروع التصوير الخاص بمنظمة بتسيلم. وقد تم تحويل الشريط المصور إلى الشرطة في اليوم ذاته. وقد قام براودة بتسليم نفسه للشرطة بعد مرور يومين وتم إطلاق سراحه بعد ذلك.

وقد اشتملت مواد التحقيق أيضا على أدلة وقع بخصوصها وزير الدفاع على وثيقة سرية ولم يتم تحويلها للدفاع. وقد توجه محامي براودة إلى محكمة العدل العليا وطالب برفع السرية والحصول على المواد السرية. وفي قرار الحكم الصادر عن المحكمة العليا، وافق القاضي الياكيم روبنشطاين على أن كشف المادة السرية قد يمس بأمن الدولة، ووفقا لرأيه– فإن حق المتهم في الإجراء القضائي المنصف يفوق في هذه الحالة المصلحة الأمنية العامة.

في اليوم التالي أعلنت النيابة أنها تنوي إلغاء لائحة الاتهام ضد براودة لأن "الثمن الذي يدفعه الجمهور في حالة الكشف عن المعلومات السرية يفوق المصلحة العامة" المترتبة على سير المحكمة ضد المتهم. إن إلغاء لائحة الاتهام معناها أن شخصا عنيفا وخطيرا يتوفر توثيق حول قيامه بالمخالفة سوف يتملص من العقاب وسوف يستمر في تشكيل الخطر على حياة الآخرين. إذا كانت الدولة ترفض الكشف عن الدليل، يتوجب عليها العثور على طرق بديلة من أجل مقاضاة براودة. إن إلغاء لائحة الاتهام في هذه الملابسات لا يعتبر بديلا مقبولا.

> مستوطن يطلق النار على فلسطينيين وإسرائيليين بحضور جنود خلال عملية احتجاج مشتركة في قرية عصيرة القبلية. | تصوير: قاسم صالح."الرد بالتصوير". بتسيلم. 26.2.101.

عشرات المستوطنين يهاجمون فلسطينيين بالحجارة قرب قدوميم ويصيبون ثلاثة منهم بجراح

> يحيى سِدة، 45 عاما، متزوج وأب لخمسة أبناء، عامل بناء من سكان جيت في محافظة قلقيلية ويعمل مع مقاول بناء إسرائيلي من يافا. بتاريخ 1.6.2009، في ساعات الصباح المبكرة، قام المقاول، ويدعى عماد عارف، بنقل عدد من سكان القرية الذين يعملون لديه وبدأ بالسفر بسيارته باتجاه إسرائيل. حسب افادة يحيى سِدة وعامل آخر، على بعد حوالي 500 متر من مدخل مستوطنة قدوميم، تعرضنا لرشق بالحجارة وأصيب الجالسون في السيارة. فيما يلي أقوال يحيى التي أدلى بها لبتسيلم في يوم الحادث من مستشفى رفيديا بنابلس. وكذلك من شهادة أحد زملائه:

"تطايرت الحجارة داخل السيارة وتحطم الزجاج وتطاير علينا. حاول عماد سائق السيارة الابتعاد عن المستوطنين الذين رشقونا بالحجارة لكنه لم ينجح لكثرة عددهم حيث كان هناك العشرات منهم. بعد عدة أمتار توقفت السيارة ونزلنا منها. ابتعد المستوطنون قليلا وعندها رأينا جيب عسكري إسرائيلي يقف من الناحية اليسرى للشارع على بعد حوالي 20 متر منا. شاهَدَنا الجنود ونحن ننزل من السيارة نزل أربعة جنود من الجيب ووجهوا بنادقهم الينا. صرخ عماد وبعض العمال باللغة العبرية بأنه يوجد جرحى وطلبوا الإسعاف لكن الجنود لم يكترثوا واستمروا بالصراخ علينا "ابتعدوا من هنا". وعندما رأى المستوطنون الجنود يطردوننا، استمروا في رشق الحجارة علينا، وهم يصرخون بالعربية والعبرية: "الموت للعرب". اضطررنا للعودة إلى السيارة.

قام عماد بنقل الجرحى على وجه السرعة إلى مركز طبي في قرية الفندق حيث تم من هناك نقلهم بواسطة سيارة إسعاف تابعة للهلال الأحمر إلى مستشفى في نابلس. تم قطب جروح يحيى وعامل آخر وعادوا الى بيوتهم بينما وخضع عامل آخر عاني من كسر في الجمجمة ونزيف في الدماغ لعملية جراحية وبقي في المستشفى".

وقد توجهت بتسيلم إلى الجيش والشرطة وطالبت بفتح تحقيق لفحص ملابسات الحادث.

> يحيى صيدا في يوم الحادث. | تصوير: زكريا صيدا، شومري مشباط - حاخامون من أجل حقوق الإنسان. 1.6.09.

في شهر حزيران 2002 قررت حكومة إسرائيل إقامة الجدار الفاصل في أعقاب سلسلة من العمليات التفجيرية داخل إسرائيل. لغاية الآن تم بناء حوالي 58 % من المسار المخطط من خلال المس بحقوق مئات آلاف الفلسطينيين. من حق إسرائيل ومن واجبها حماية مواطنيها من العمليات!!. لكن إذا قررت عمل هذا بواسطة إقامة جدار بينها وبين الضفة الغربية، ينبغي بنائه على مسار الخط الأخضر أو داخل أراضيها. ولا يحق لإسرائيل استغلال مسار الجدار الفاصل من اجل توسيع المستوطنات أو مساحتها السيادية من خلال المس البالغ بحقوق السكان الفلسطينيين. ينبغي على إسرائيل تفكيك جميع أجزاء الجدار التي تم بناؤها على أراضي الضفة الغربية

> محمد عبد القادر عميرة، من سكان نعلين، قرب البوابة المغلقة المؤدية إلى مزروعاته الواقعة وراء الجدار الفاصل. وضعت البوابة في نهاية العام 2009 لكن لغاية منتصف العام 2010 تم فتحها مرتين فقط- في المرة الأولى، في موسم قطف الزيتون في العام 2009، حيث سمح لأربعين مزارعا بالوصول إلى أراضيهم لمدة أسبوع. في المرة الثانية، في شهر آذار، سمح لمزارع واحد فقط بالوصول إلى أراضيه. | تصوير: شاحف بولكوف، activestills.org.

الضم بحجة الأمن

الجدار الفاصل

مسار الجدار يضم المستوطنات

لقد تم تحديد مسار الجدار حسب اعتبارات غريبة لا تمت بصلة لأمن المواطنين الإسرائيليين. ان احد الاعتبارات المركزية في تحديد مسار الجدار الفاصل هو الرغبة في ضم أجزاء من الضفة الغربية لإسرائيل. المسار المخطط، الذي يمر 85% منه داخل أراضي الضفة الغربية يشمل مستوطنات كبيرة مثل معاليه ادوميم وأريئيل، ومع نهاية بناء الجدار فإن حوالي 9.5% من مساحات الضفة، التي توجد فيها 60 مستوطنة، ستصبح في الجانب الغربي من الجدار من ناحية إسرائيل. ولا يقتصر الأمر على كون الجدار يضم مستوطنات موجودة في 12 موقعا ، بل تم بناؤه على بعد مئات وأحيانا آلاف الأمتار من البلدات القائمة خدمة لمشاريع التوسيع لهذه المستوطنات.

تباطؤ ملحوظ في وتيرة بناء الجدار

في العام 2009 طرا تباطؤ ملحوظ في أعمال البناء بالجدار الفاصل. طبقا لمعطيات وكالة الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فقد أضيفت أربعة كيلومترات فقط هذا العام لمسار الجدار الفاصل. ويصل طول الجدار المبني حتى الآن إلى 413 كم، وهو ما يشكل حوالي 58% من بين 709 كم المخططة. وما تزال 70 كم أخرى من مسار الجدار الفاصل قيد البناء و– 223 كم قيد التخطيط. جميع مقاطع الجدار المخطط بناءها تقع في أعماق الضفة الغربية.

في حزيران 2009، في إطار الالتماس الذي قدمته مجالس السواحرة الشرقية وأبو ديس، أعلنت الدولة امام محكمة العدل العليا انها قررت تجميد إقامة الجدار الفاصل حول مستوطنة معاليه أدوميم بدعوى "قيود الميزانية". إن إقامة الجدار الفاصل في هذه المنطقة قد يخلق حاجزا في قلب الضفة الغربية ولعرقلة الحركة بين جانبي الجدار.

> طفل فلسطيني يمر عبر فتحة في الجدار الفاصل في شعفاط. | تصوير: باز رتنر، رويترز، 19.5.09.

> منزل عائلة عامر من قرية مسحة، التي يفصل الجدار الفاصل بينها وبين بقية القرية. | تصوير: كارين سمولر، 4.11.09.

عزل المزارعين عن مصدر رزقهم

هنالك آلاف الفلسطينيين من سكان الجهة الشرقية من الجدار، تم فصلهم عن أراضيهم الزراعية ومصادر المياه الخاصة بهم التي بقيت إلى الغرب من الجدار. وقد أقامت إسرائيل بوابات في الجدار تسميها "بوابات زراعية"، غير انه يتم فتح هذه البوابات بوتيرة متدنية أو على أساس موسمي وفقط لصالح من تمكن من الحصول على تصريح من الإدارة المدنية. إن الحصول على مثل هذا التصريح مرتبط بصعوبات كثيرة ويتم رفض الكثير من الطلبات. طبقا للمعطيات التي حولتها الدولة إلى جمعية حقوق المواطن، فإن عدد التصاريح الثابتة التي منحت للمزارعين القاطنين شرقي الجدار لتفليح أراضيهم التي بقيت إلى الغرب من الجدار انخفض بنسبة 83% من العام 2006 إلى العام 2009– من 10,037 تصريح إلى 1,640 تصريحا فقط. ويأتي هذا في الفترة التي وسعت فيها إسرائيل بنسبة حوالي 30% حجم المساحة المعزولة إلى الغرب من الجدار التي تصل اليوم إلى حوالي 119.5 ألف دونم.

لا هنا- ولا هناك -العائلات المسجونة في منطقة خط التماس

سياسة إسرائيل في دمج اكبر عدد ممكن من المستوطنات والأراضي غير المأهولة غربي الجدار خلقت واقعا صعب جدا" في عدد من المناطق على طول مسار الجدار. بعض القرى التي أقيمت قربها مستوطنات أو ذات أراض زراعية قريبة من الخط الأخضر، حصرت بين الجدار والخط الأخضر، في المنطقة التي تسميها إسرائيل "منطقة خط التماس". جزء من القرى محاطة بالجدار من كل النواحي فيما لحق ضرر بالغ بقدرة السكان على الخروج من القرية بصورة حرة والعودة اليها، سواء لغرض التعليم، الارتزاق او الحصول على الخدمات الحيوية الاخرى. وهم مفصولين عن الضفة الغربية وكذلك لا يسمح لهم بالدخول إلى إسرائيل. في مستهل العام 2010 أدت هذه القيود الخطيرة إلى رحيل خمس سكان ظهر المالح في جيب برطعة غربي الجدار الفاصل. أما سكان قرية عرب الرماضين الجنوبي الذين يعيشون جنوب شرق قلقيلية فقد بقوا مسجونين في جيب تضم فيه إسرائيل مستوطنة الفي منشه. خلال السنة الأخيرة عاودت الإدارة المدنية تجديد الضغط على سكان القرية كي يغادروا منازلهم والانتقال إلى الجانب الشرقي من الجدار رغم التزام الدولة أمام محكمة العدل العليا بضمان ظروف حياة معقولة لسكان القرية داخل الجيب.

تغيير مسار الجدار

في مستهل العام 2010 بدأت الدولة بتطبيق قرار حكم محكمة العدل العليا من أيلول 2007 الذي ألزمها بتصحيح مسار الجدار حول قرية بلعين. ومن المقرر أن المسار الجديد سيعيد للقرية 700 دونم من الأراضي الزراعية لكنه سيبقي في الناحية الغربية من الجدار حوالي 1,500 دونم من الأراضي.

في المقابل، في مستهل العام 2010 صححت إسرائيل مسار الجدار بالقرب من مستوطنة الفي منشه طبقا لقرار محكمة العدل العليا الصادر في أيلول 2005. وحسبه أخرج من الجيب القرى وادي الرشا وراس الطيرة، لكنه أبقى في داخله عرب الرماضين الجنوبي. في كانون الأول 2009 قررت محكمة العدل العليا قانونية المسار المصحح للجدار حول قرية عزون عتمة، وهذا بعد أن فتحت إسرائيل بوابة تتيح الوصول إلى اراضي الضفة الغربية بدلا عن المسار السابق الذي كان يحيط بالقرية من جميع الجهات.

> الحاجز الموجود في مدخل قرية الشيخ سعد، شرقي القدس. منذ العام 2002 تمنع السلطات الوصول إلى القرية بالسيارات، وهو أمر يمس بصورة بالغة جميع مناحي حياة السكان. ومن بين ذلك الوصول إلى العلاج الطبي. في العام 2010 صادقت محكمة العدل العليا على مسار الجدار الفاصل المخطط حول القرية وشرعنت بذلك المس البالغ بسكان القرية. ومع أن محكمة العدل العليا صادقت على تمكين السكان من الوصول إلى القرية بالسيارات، لكن ليس عن طريق الشارع الموجود الذي يؤدي إلى شرقي القدس، بل عن طريق شارع بديل التزمت الدولة بشقه منذ العام 2005، لكن لم تبدأ بعد بشقه. | تصوير: عامر عاروري، بتسيلم، 8.4.2010.

منع مزارع طاعن في السن من تفليح أرضه منذ ست سنوات >

يقع كرم الزيتون التابع لالياس ماريا، وهو مزارع عمره 80 عاما من بيت لحم، في الطرف الغربي من الجدار الفاصل. منذ إقامة الجدار تواجه العائلة صعوبة في تفليح أراضيها و قطف ثمار الزيتون. في البداية رفضت الإدارة المدنية طلباتهم بصورة تامة للحصول على تصريح للمرور عبر الجدار الفاصل ولاحقا أصدرت تصريحا لالياس ماريا فقط وهو غير قادر وحده على القيام بأعباء العمل. هذا العام، لم يحصل ماريا على تصريح. وقد روى لبتسيلم في إفادته بتاريخ 7.1.2009 ما يلي:

"قبل ثلاثة أيام فوجئنا بمكالمة من بلدية بيت لحم حيث قالوا لنا إن عتسيون لم يصدروا تصاريح. هناك شرط جديد لإصدار التصاريح حيث يتوجب على جميع المزارعين الذين توجد لهم أراض وراء الجدار الفاصل توفير جميع المستندات التي تثبت ملكيتهم على الأراضي. وهذا إجراء جديد لم يكن قبل موسم الزيتون الحالي. بطبيعة الأمر فإن الأمر يحتاج إلى وقت علما أن موسم الزيتون كان قد بدأ. الآن يخشى المزارعون من خسارة موسم قطف الزيتون إلى حين إصدار التصاريح المطلوبة. أنا شخصيا خسرت الموسم. هذه هي السنة السادسة على التوالي التي لم انجح فيها بالوصول إلى الأرض لقطف ثمار الزيتون. أخشى أن أموت قبل وداع ارضي التي أرتبط بها منذ ولادتي".

> الياس ماريا، | تصوير: سهى زيد، 7.10.09.

شرقي القدس: كل مسار لجدار يمس بحقوق الإنسان

منطقة شرقي القدس هي جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية. رغم أن إسرائيل ضمت اليها جزءا منها، فإن خط الحدود البلدي الذي تم تحديده للقدس كان لا معنى له على مدار سنوات طويلة. وقد تم بناء شوارع جديدة في الجهتين، بحيث تخدم المدارس والمراكز الطبية والمؤسسات الأخرى جميع السكان. إن إقامة الجدار على الحدود البلدية أصاب نسيج الحياة وبصورة بالغة حقوق الإنسان في الأحياء حول المدينة، يسمح لسكان شرقي القدس الذين يعيشون في الطرف الشرقي من الجدار وكذلك الذين يحملون تصاريح دخول إلى شرقي القدس بالدخول إلى المدينة فقط عن طريق ثلاثة حواجز من بين الحواجز الـ 16 المنصوبة على طول الجدار وفقط سيرا على الأقدام. ينتهي مفعول التصاريح في حال تم الإعلان عن إغلاق شامل على الأراضي المحتلة، وعادة في الأعياد اليهودية والإنذارات الأمنية. لهذا، على ضوء الواقع المركب في المنطقة، لا يوجد مسار يمكن فيه اقامة الجدار بدون المس بحقوق الإنسان للسكان.

خلال العام 2009 أزالت إسرائيل عددا من القيود التي تفرضها على حرية حركة وتنقل الفلسطينيين في الضفة الغربية منذ بدء الانتفاضة الثانية. نتيجة لذلك فإن الحركة اليوم بين المراكز البلدية الفلسطينية عبر الشوارع الرئيسية مريحة أكثر وذلك بعد إزالة عدد من الحواجز الرئيسية. على الرغم من التحسن الملحوظ في قدرة الفلسطينيين على التنقل داخل الضفة الغربية فإن الحركة لا تزال غير حرة.

> 4.10.10 لافتة نصبها الجيش على مقربة من بلدة الحديدية في غور الأردن تعلن أن المنطقة منطقة إطلاق للنار. | تصوير: نوعم راز. بتسيلم. إسرائيل تتبع في الأغوار نظاما يقوم على القيود الصارمة على البناء وحرية الحركة المفروضة فقط على السكان الفلسطينيين والتي تدفع بهم للخروج من المنطقة.

الاحتلال صار أسهل

القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية وشرقي القدس

القيود المفروضة على حركة التنقل التي بقيت لغاية اليوم في الضفة الغربية تهدف إلى توجيه الفلسطينيين إلى عدد من الحواجز الأساسية وبهذا الشكل السيطرة على تنقلهم في الضفة الغربية. وتهدف معظم القيود إلى إبعاد حركة الفلسطينيين عن المستوطنات، والشوارع المركزية في الضفة الغربية التي يستعملها المستوطنون أو المناطق التي ترغب إسرائيل بتعزيز سيطرتها عليها وصرف السكان الفلسطينيين منها. لهذا، فإن الغالبية العظمى من القيود موجودة في الشوارع المؤدية إلى مناطق C، المناطق الواقعة إلى الغرب من الجدار الفاصل، غور الأردن والمستوطنات في الخليل.

إن القيود المفروضة على حركة التنقل تعبر عن تعامل إسرائيل مع الحقوق الأساسية للفلسطينيين على أنها مزايا يحق لإسرائيل منحها أو سلبها كما ترى. وهي تمس بصورة بالغة بحق السكان في حرية الحركة ونتيجة لذلك بحقوق أساسية أخرى، مثل الحق في تلقي العلاج الطبي المناسب، الحق في التعليم والحق في العمل، وهي تمس بالحقوق الاقتصادية والروابط العائلية والاجتماعية.

صورة الوضع

(صحيح لغاية شباط 2010)، يوجد في عمق الضفة الغربية 44 حاجزا معززا بالجنود، مقابل 63 حاجزا في العام 2008، ومن بينهم 18 داخل مدينة الخليل. بالإضافة إلى ذلك، طبقا لإحصائيات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، صحيح لغاية تشرين أول 2009 يوجد 488 عائقا – بما في ذلك المعيقات الترابية، السدات، البوابات ومقاطع الطرق المغلقة أمام الفلسطينيين– وهذا مقابل ما معدله 537 معيقا كهذا في الأشهر التسعة الأولى من العام 2008. طبقا لفحص بتسيلم، فإن حوالي 50 معيقا من بينها تُصعب بصورة ملحوظة تنقل

> مزارعون من قرية الزاوية يقفون بالدور للمرور عبر البوابة الزراعية في الجدار الفاصل والوصول إلى حقول الزيتون الخاصة بهم التي بقيت في الجانب الغربي من الجدار خلال موسم قطف الزيتون. | تصوير: كيرن منور، 8.10.09، activestills.org.

الفلسطينيين وتسبب في زيادة مسافة الطريق بين مكان وآخر بصورة ملحوظة وزيادة التكلفة.

على طول مسار الجدار الفاصل يوجد 39 حاجزا ومعيقا، من بينها 19 تستعمل كنقاط تفتيش أخيرة قبل الدخول إلى إسرائيل. هذه الحواجز ليست موجودة على الخط الأخضر بل تقع على بعد كيلومترات إلى الشرق منه، وهي بهذا تعيق وصول الفلسطينيين إلى المناطق الواقعة غرب هذه الحواجز وهي جزء من الضفة الغربية.

حاجز الكونتينر- فاصل ما بين شمال الضفة وجنوبها

حاجز الكونتينر الذي يقع على الطريق التي تربط شمال الضفة مع جنوبها هو احد الحواجز الأساسية في الضفة الغربية. هذا الحاجز يراقب حركة السير والتنقل التي كانت في الماضي تمر عن طريق القدس في ما بين شمال الضفة وجنوبها. المرور عبر الحاجز يتسم عموما بالتأخير المستمر والتعسفي، خاصة أيام الأحد والخميس، بما في ذلك تأخير المرضى في طريقهم لتلقي العلاج الطبي والشاحنات التي تحمل البضائع الطازجة.

الخليل- استمرار القيود على الفلسطينيين فقط

بقي في مدينة الخليل، حول منطقة H2*، 18 حاجزا معززا بالجنود تعرقل بصورة دائمة مرور الفلسطينيين. يشتكي الكثير من الفلسطينيين في المدينة من المضايقات في هذه الحواجز. وقد أدت هذه القيود خلال السنوات الأخيرة إلى مغادرة الكثير من العائلات من منطقة H2، إغلاق الأسواق، الانكماش الملحوظ في النشاط الاقتصادي وانخفاض عدد الطلاب في مؤسسات التعليم.

الشارع المعروف باسم "شارع تسيون" والذي استخدمه الفلسطينيون وكذلك المستوطنون الداخلون من كريات أربع إلى وسط مدينة الخليل، أغلق أمام تنقل السيارات الفلسطينية في نهاية العام 2000. في بداية العام 2009 أعلن الجيش انه ينوي إلغاء الإغلاق وفي آب من العام ذاته أعلن عن فتح الشارع أمام حركة الفلسطينيين. فعليا، حدد الجيش معايير صارمة للغاية أتاحت لعدد قليل من الفلسطينيين السفر في هذا الشارع.

شارع الشهداء، أحد الشوارع المركزية في المدينة، أغلق أمام المارة والمسافرين الفلسطينيين في نهاية العام 2000. في كانون الأول 2006 اعترف الجيش انه تم إغلاق الشارع خطأ وأعلن انه صدرت التوجيهات بتمكين الفلسطينيين من المرور فيه بعد الخضوع لفحص أمني، غير انه بعد مرور بضعة أيام على ذلك، عاود الجيش إغلاق الشارع. في تشرين أول 2007 أبلغ النائب العسكري الرئيسي جمعية حقوق المواطن أن الجيش يصر على إبقاء الشارع مغلقا أمام الفلسطينيين.

*اتفاقية الخليل (1997) تقسم مدينة الخليل إلى قسمين: منطقة H1 الخاضعة للسيطرة الفلسطينية التامة، ومنطقة H2 التي تتركز فيها المستوطنات اليهودية في المدينة، وهي خاضعة لإسرائيل.

> سيارات فلسطينية تقف على مقربة من المخرج إلى شارع 443 في قرية بيت عور التحتا. في أعقاب قرار الحكم الصادر عن محكمة العدل العليا، فتح الجيش في شهر أيار 2010 مقطعا من شارع 443 للاستعمال المحدود من قبل الفلسطينيين. المخرج من بيت عور التحتا إلى الشارع بقي مغلقا مع انه يمكن النزول من الشارع في المدخل إلى القرية. | تصوير: عامر عوض، رويترز، 30.12.09.

بالعام 2009 أمرت محكمة العدل العليا الجيش اتاحة حركة الفلسطينيين عبر شارع مركزي في منطقة بيت عوا، الجنوب من الخليل. حيث تم إغلاق الشارع في العام 2001 أمام حوالي 45,000 فلسطيني يسكنون في المنطقة.

هل هذه نهاية الشوارع المنفصلة؟

في كانون أول 2009 أصدرت محكمة العدل العليا قرارها في الالتماس الذي تقدم به سكان القرى المجاورة لشارع 443 وجمعية حقوق المواطن في إسرائيل، بأن الجيش لا يمتلك صلاحية المنع الجارف لحركة الفلسطينيين في الشارع، بحيث يخدم فقط المواطنين الإسرائيليين ويستعمل للحركة الداخلية بين داخل اسرائيل والقدس. رغم انه لا يجوز لإسرائيل العمل في الأراضي المحتلة لصالح سكانها فقط.

منحت محكمة العدل العليا الجيش خمسة أشهر لاعتماد ترتيبات تنقل بديلة في الشارع غير أن الترتيبات التي عرضها الجيش في نهاية المهلة تتيح حركة محدودة للفلسطينيين. ولا تتيح الوصول منه إلى المراكز البلدية في رام الله وبير نبالا. كما أن الشارع الذي تم شقه بين القرى بيت عور الفوقا وبيتونيا، ليكون بديلا عن السفر عبر شارع 443، انهار وتم إغلاقه. لذلك، يضطر سكان المنطقة إلى السفر بطرق ريفية طويلة ومتعرجة للوصول إلى رام الله.

في تشرين أول 2009 وفي أعقاب التماس تقدمت به جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، أمرت محكمة العدل العليا الجيش اتاحة حركة الفلسطينيين عبر شارع مركزي في منطقة بيت عوا، جنوبي الخليل. حيث تم إغلاق الشارع في العام 2001 أمام حوالي 45,000 فلسطيني يسكنون في المنطقة بدعوى أن الأمر ضروري للحفاظ على امن 150 مستوطن يسكنون في بؤرتين استيطانيتين غير قانونيتين، نجوهوت ومتسبي لخيش.

فصل منطقة غور الأردن- عن الضفة الغربية

بقي غور الأردن مغلقا تقريبا أمام حركة الفلسطينيين الذين ليسوا مواطنين مسجلين في نفس المنطقة فيما يسمح للسكان من باقي الضفة الغربية بالوصول إلى الأغوار سيرا على الأقدام أو بواسطة المواصلات العامة فقط. إن القيود الصارمة المفروضة على حرية التنقل في هذه المنطقة تحول دون وصول المزارعين إلى أراضيهم في الأغوار لانهم يعيشون خارج غلاف منطقة الغور .

لا يستطيع باقي سكان الضفة الغربية الوصول إلى الأغوار لشراء المنتجات الزراعية الطازجة كما كان الأمر في السابق ولهذا يضطر المزارعون الى نقل منتجاتهم لمناطق اخرى من اجل بيعها. كما قام الجيش بإغلاق عدد من الطرق الترابية التي كان يستعملها سكان الأغوار للوصول إلى باقي مناطق الضفة الغربية. لذلك، فإن الخروج من الأغوار منوط بسفر طويل. كما حُرم السكان من الوصول لتلقي الخدمات التعليمية والصحية خارج الأغوار. وقد نشر الجيش في الأغوار عشرات اليافطات المصنوعة من الاسمنت بمحاذاة كل تجمع للبدو تقريبا تعلن عن المنطقة بأنها منطقة تدريب بالذخيرة الحية مما يحول دون استقرار البدو في مناطق سكناهم.

> عناصر حرس الحدود في الخليل. | تصوير: باز رتنر، رويترز، 10.3.09.

إسرائيل تضيق على البدو في غور الأردن > القيود الصارمة التي تفرضها إسرائيل على حرية الحركة للفلسطينيين في غور الأردن تعرقل وتيرة حياة السكان في الحديدية، وهي بلدة بدوية صغيرة تقع شمالي الأغوار. منذ السبعينات، ومنذ إقامة المستوطنات روعي وبقعوت من شرقي القرية، حيث بني قسم منهما على أراضي القرية الزراعية، يعاني السكان من الضغوط التي تمارسها إسرائيل كي يغادروا أراضيهم.

في العام 2009 اضافة للقيود العامة المفروضة على حرية الحركة في المنطقة، أغلق الجيش بواسطة السدات الترابية الطريق التي تربط الحديدية مع طريق الون الذي يمر عبر الحقول التي يزرعها مستوطنو مستوطنة روعي. لهذا، ومن اجل الوصول إلى شارع الون (578) يتوجب على سكان الحديدية المرور عبر مستوطنة روعي وعندما تكون بوابة المستوطنة مغلقة يضطرون إلى السفر طريقا طويلة جدا ما بين مستوطنتي روعي وبقعوت.

بالإضافة إلى ذلك، يقوم الجيش بعرقلة وصول المواطنين إلى البلدات طمون وطوباس حيث يحصلون فيها على الخدمات التي يحتاجونها بواسطة بوابة تم نصبها على الطريق التي تؤدي خلال ربع ساعة إلى قرية طمون. يتم فتح البوابة مرتين في الأسبوع فقط ولساعات محدودة. في باقي أيام الأسبوع يضطر السكان الوصول عن طريق حاجز الحمرا الى إحدى البلدات وهو مسار يستغرق ساعة تقريبا بدل ربع ساعة . وحتى عندما يحتاجون إلى العلاج الطبي فإنهم يضطرون للمرور في هذا المسار. الجيش لا يتيح لسيارات الإسعاف الفلسطينية المرور عبر حاجز الحمرا والوصول إلى التجمعات الفلسطينية في غور الأردن، ولا حتى في حالات الطوارئ، ولهذا تضطر سيارات الإسعاف إلى الانتظار في الحاجز حتى يأتي إليهم من يحتاج للمساعدة الطبية.

لا يوجد في البلدة مدارس و يضطر أولاد الحديدية للوصول إلى المدارس في بلدة طمون عبر طريق طويلة تمر بحاجز الحمرا. ولكي يتمكن الطلاب من الدراسة بصورة منتظمة يضطر معظم الأولاد إلى النوم خلال الأسبوع لدى أقاربهم في بلدة طمون. بالإضافة إلى ذلك، يجد سكان البلدة صعوبة في تسويق منتجاتهم الزراعية في أنحاء الضفة لأن تجّار الضفة الغربية يواجهون صعوبة في الوصول إلى الحديدية والتجمعات السكانية المجاورة.

منذ السبعينات، ومنذ إقامة المستوطنات روعي وبقعوت شرقي قرية الحديدية حيث بني قسم منهما على أراضي القرية الزراعية، يعاني سكان القرية من الضغوط التي تمارسها إسرائيل كي يغادروا أراضيهم.

> أنقاض بيت في حي البستان في قرية سلوان، شرقي القدس. | تصوير: أوفير فويرشطاين، بتسيلم، 19.3.09.

طبقا للاحصائيات المتوفرة لدى بتسيلم، منذ بداية العام 2009 ولغاية نهاية شهر نيسان 2010 هدمت الإدارة المدنية 44 مبنى سكنيا تم بناؤها بدون ترخيص في مناطق C* وأبقت 317 فلسطينيا بدون مأوى. أكثر من نصف عمليات الهدم جرت وسط مضارب البدو في غور الأردن. في النصف الثاني من العام 2009 وزعت الإدارة المدنية مئات الإخطارات الخاصة بوقف العمل في منطقة C، من بينها الاستاد الفلسطيني الدولي الذي تم بناؤه في البيرة.

خنق مقصود

القيود المفروضة على بناء الفلسطينيين وسياسة هدم البيوت

خلفية

منذ العام 1967 تتبع إسرائيل سياسة تهدف إلى التقييد قدر الإمكان من البناء في البلدات الفلسطينية في الضفة الغربية. ولم تقم إسرائيل بإعداد الخرائط التفصيلية لهم ولم تخصص أراض للبناء والتطوير ولم تتح البناء الجديد. وبدلا عن ذلك فقد اعتمدت السلطات على الخرائط التفصيلية من حقبة الانتداب البريطاني التي تعتبر معظم مناطق الضفة الغربية أراض زراعية يحظر البناء عليها. بالإضافة إلى ذلك، فإن سلطات التنظيم تدار من قبل إسرائيليين بدون أي تمثيل فلسطيني. وتسري هذه السياسة اليوم على مناطق C التي تشكل حوالي 60% من مساحة الضفة الغربية وتوجد فيها معظم الأراضي الاحتياطية لتطور البلدات الفلسطينية.

* في إطار الاتفاق المرحلي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية تم تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة اقسام: مناطق A التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية، مناطق B التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية من الناحية المدنية وتخضع للسيطرة العسكرية الإسرائيلية، ومناطق C التي تشمل حوالي 60% من مناطق الضفة الغربية وتقطع التواصل بين مناطق A ومناطق– B وهي خاضعة للسيطرة الإسرائيلية التامة.

يضطرون لمخالفة القانون

خلق هذا النظام التنظيمي ضائقة سكنية حادة وسط السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، حيث لا يلوح أفقا تنظيميا امام السكان الفلسطينيين مما يدفع بالسكان في ظل غياب الخيارات إلى البناء بدون ترخيص. علما بان الاحتياطي من الاراضي الصالحة للبناء في مناطق A و– B التي يتركز فيها معظم السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية محدودة للغاية. هذه سياسة تنظيم جائرة بصورة خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الجهد التنظيمي الكبير المبذول لغرض البناء في المستوطنات، توسيعها وتطوير المناطق الصناعية وفرص العمل فيها.

شرقي القدس

تتبع بلدية القدس هي الأخرى في الأحياء الفلسطينية شرقي المدينة سياسة تنظيمية تمس بصورة بالغة بحق السكان في المسكن. حوالي ثلث من بين 70,000 دونم تم ضمها للمدينة في العام 1967 تمت مصادرتها من أصحابها الفلسطينيين واستغلت لإقامة 12 مستوطنة يعيش فيها، (صحيح لغاية نهاية 2008)، حوالي 194,000 يهودي، (عن دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل). في المقابل، بذلت حكومات إسرائيل وبلدية القدس جهودا كبيرة من اجل تقييد أي بناء فلسطيني جديد. ومن بين ذلك، من خلال الامتناع عن اعداد خرائط تفصيلية للأحياء الفلسطينية، تعريف مناطق واسعة بأنها "مناطق خضراء" يحظر فيها البناء تماما، تحديد مساحة البناء المسموح بها لتصبح اقل مما يتاح به في المستوطنات . بداية فإن شروط وإجراءات ترخيص البناء تجعله مكلفا للغاية. وفي ظل غياب الإمكانية الواقعية للبناء بصورة قانونية يضطر الكثيرون لبناء بيوتهم بصورة غير قانونية. وقد أدت هذه السياسة إلى ما يلي: الاكتظاظ السكاني في الأحياء اليهودية في القدس اقل من الاكتظاظ السكاني في الأحياء الفلسطينية– إذ ان حصة الفرد اليهودي الواحد 24 مترا للنفر مقابل 11 مترا للنفر الفلسطيني.

في العام 2009 هدمت بلدية القدس 48 مبنى في شرقي القدس كان يعيش فيها 247 فلسطينيا، وهدمت 89 بيتا في العام 2008، كان يعيش فيها 404 فلسطيني. منذ بداية العام 2010 ولغاية نهاية شهر نيسان 2010 لم تهدم إسرائيل أي بيت في شرقي القدس.

> استاد البيرة الذي أقيم بتمويل من الفيفا، فرنسا وألمانيا، الواقع ضمن منطقة نفوذ البلدية. وقد تمت المصادقة على خطط البناء من قبل إسرائيل في سنوات الثمانينات. في أعقاب الالتماس الذي تقدمت به جمعية "رجفيم" أصدرت الإدارة المدنية أمرا بوقف البناء. | تصوير: الكس ليبك، 16.11.09.

< أبناء عائلة الشويكي بعد هدم بيتهم في بيت حنينا. | تصوير: سيلان دلال، 13.7.09، activestills.org.

اضفاء القانونية على مستوطنة في سلوان من خلال تقييد البناء للفلسطينيين

في كانون أول 2009 صرحت بلدية القدس عن اتباع سياسة تنظيم جديدة في حي سلوان عشية تطبيقها في أحياء أخرى. وفقا لأقوال جهات رسمية، فإن هذه السياسة تهدف إلى تمكين البناء المرخص للفلسطينيين وإضفاء القانونية على البناء القائم في الحي الذي صدرت أوامر هدم بحق أكثر من مائة بيت تم بناؤها بدون ترخيص وأمر إغلاق ضد بيت يونتان التابع لجمعية المستوطنين "عطيرت كوهنيم".

غير أن السياسة المقترحة بخصوص منطقة سلوان تفرض على الفلسطينيين شروط اوليه غير محتملة من اجل شرعنة البناء القائم التابع لهم وهي تلغي أية إمكانية واقعية لتنفيذها. ومن بين ذلك، يطلب من سكان سلوان استيفاء شروط صارمة تتعلق بمواقف السيارات، إعداد طرق وصول إلى المباني وتمويل إقامة وصيانة البنى التحتية للمجاري– وهذا كله على حساب أصحاب البيوت. وهذا في الوقت الذي تقوم به البلدية وشركات حكومية وبلدية بتقديم المساعدة لتوسيع رقعة حي جمعية المستوطنين العاد وشق الشوارع وساحات الوقوف للسيارات التي من المفترض أن تخدم المستوطنين في سلوان.

يبدو أن الهدف الأساسي من وراء سياسة البلدية هو "شرعنة" بيت يونتان دون تحسين في المقابل في ظروف حياة السكان الفلسطينيين في الحي. وهذا على الرغم من قرار المحكمة بأنه يتوجب إغلاقه والتعليمات الصادرة عن المستشار القضائي للحكومة والنائب العام مطالبة رئيس بلدية القدس بتنفيذ قرار الحكم. وقد أعلنت البلدية انه في حال إلزامها بتنفيذ قرار الحكم فإنها ستضطر في المقابل إلى تنفيذ عشرات أوامر الهدم ضد البيوت الفلسطينية في سلوان التي تم بناؤها بدون ترخيص. هذه الشروط من قبل البلدية بفرض ثمناً يطال السكان الفلسطينيين في المدينة لا يمكن أن تكون ردا على التزامها بتطبيق القانون على جمعية المستوطنين في شرقي المدينة.

يجب على إسرائيل السماح للفلسطينيين بالبناء

ينبغي على إسرائيل توفير حلاً ملائما للاحتياجات التنظيمية للفلسطينيين في الضفة الغربية، بما في ذلك شرقي القدس، وتمكينهم من البناء طبقا لاحتياجاتهم وتوفير الظروف المعيشية الاساسية، وفي مقدمتها الحق بالسكن، هي جزء من واجبات الجهة المحتلة. إن السياسة التي تتبعها إسرائيل تتناقض مع واجبها هذا وهي تدفع بالفلسطينيين، رغما عن أنفهم، لمخالفة القانون.

ينبغي على إسرائيل توفير حلاً ملائماً للاحتياجات التنظيمية للفلسطينيين في الضفة الغربية، بما في ذلك شرقي القدس، وتمكينهم من البناء طبقا لاحتياجاتهم

> نمر علي حسن نمر يقف فوق أنقاض بيته. | تصوير: كريم جبران. بتسيلم. 1.11.09.

هدم بيت عائلة بعد الإعلان عن أرضها "منطقة خضراء" > منذ أن تزوج في العام 1982 يسكن المقدسي نمر علي حسن نمر مع زوجته وسبعة أبناء في بناية مكونة من ثلاث طوابق مع إخوته الخمسة وأبناء عائلاتهم. ويمتلك نمر قطعة ارض في منطقة أم ليصون شرقي صور باهر. في منطقة تابعة من الناحية التنظيمية لبلدية القدس ومسماة "منطقة خضراء". في العام 1993، في ظل الاكتظاظ الكبير في البيت المشترك، توجه أبناء العائلة مع آخرين من أصحاب الأراضي في المنطقة إلى مهندس للعمل على تغيير وضعية الأرض من خضراء الى ارض للبناء وهي عملية استغرقت سنوات طويلة. وفي إفادته لبتسيلم بتاريخ 1.11.09 قال نمر:

"في العام 2000 صار الاكتظاظ في البيت غير محتمل. قررت البناء في الأرض التي أمتلكها وافترضت أن هناك إمكانية للحصول لاحقا على ترخيص بناء. اقمت بيتا مكون من أربع شقق بمساحة 170 متر مربع لكل شقة. من اجلي ومن أجل أبنائي الذين كانوا على وشك الاستقلال في حياتهم. شعرنا للمرة الأولى أننا على وشك الاستقلال والتخلص من حياة الاكتظاظ وعدم الراحة. وهذا صحيح بصورة خاصة بالنسبة لابنتي الوحيدة أمل التي كانت آنذاك في العاشرة من عمرها. وقد عانت أكثر من اخوتها من الوضع الذي كنا نعيش فيه سابقا وقد كانت سعيدة من مجرد التفكير بأنها ستكون مستقلة في غرفة خاصة بها مما حفزها على التفوق في الدراسة. قبل انتقالنا إلى البيت الجديد ببضعة أيام فوجئنا بأمر هدم إداري معلق على باب العمارة ".

انتقل أفراد العائلة للسكن في البيت وفي المقابل توجهنا إلى بعض المحامين في محاولة للعمل على إلغاء أمر الهدم. في إطار الإجراءات القضائية التي استمرت حوالي ثماني سنوات دفعت العائلة أكثر من 200.000 شيكل على شكل غرامات للبلدية وأتعاب محامين، لكن بلا جدوى. بتاريخ 27.10.09 قام رجال الشرطة وحرس الحدود بإخلاء العائلة وجزء قليل من الأثاث من داخل البيت وقامت جرافات البلدية بهدم البيت بمحتوياته:

"هكذا تمزقت عائلتي. كان يعيش في شقتي ابني محمد، ابنتي أمل، 18 عاما، محمود، 16 عاما واحمد ابن الـ 6. وفي الشقة الثانية كان يسكن ابني علي، وزوجته وابنه نمر، وعمره ستة أشهر. في الشقة الثالثة سكن ابني مراد، 25 عاما، مع زوجته وطفليه- مريم وعمرها سنتين وأدم وعمره ثمانية أشهر. في الشقة الرابعة كان يسكن ابني عوني وزوجته. لقد تزوجوا بتاريخ 23.10.09 وقضوا في البيت ثلاثة أيام فقط بعد أن حلموا به طيلة حياتهم. بعد هدم البيت انتقلنا للعيش في الخيام. الأمر الذي آلمنا أكثر من أي شيء هو ابتزازنا على مدار تسع سنوات من قبل البلدية، المحامين والمهندسين وفي ختام الأمر وجدنا أنفسنا بدون مأوى ومع ديون كبيرة".

بدون محاكمة

الإعتقال الإداري

خلال العامين الأخيرين طرأ انخفاض مستمر على عدد المعتقلين الإداريين وفي تاريخ 30.4.10 وصل عددهم إلى 222 معتقلا إداريا. وفي أواخر شهر آذار 2009، كان عددهم 237 معتقلا ، وقد تم احتجاز حوالي 55% منهم ما بين نصف سنة إلى سنة وحوالي 35% بين سنة إلى سنتين. 25 معتقلا تم احتجازهم بين سنتين إلى أربع سنوات متواصلة فيما تم احتجاز معتقل واحد أكثر من أربع سنوات ونصف.

لا يعرف لماذا ولا يعرف الى متى

الاعتقال الإداري هو اعتقال بدون محاكمة يهدف إلى منع الشخص من تنفيذ عملا قد يشكل خطرا على أمن الجمهور. وعلى النقيض من الإجراء الجنائي لا يتم اطلاع المعتقلين الإداريين على سبب الاعتقال وهم لا يعرفون ما هي الأدلة المتوفرة ضدهم ولهذا لا يستطيعون دحضها. بالإضافة إلى ذلك، لا يعرف المعتقلون الإداريون متى يتم إطلاق سراحهم ولا يوجد أي تحديد للمدة الزمنية التي يمكن احتجازهم إداريا. إن هذه الوسيلة تنتهك الحق بالحرية وكذلك الحق في إجراء قضائي عادل لأن الاعتقال يتم بدون حسم قضائي وبدون لائحة اتهام وبدون محاكمة.

على مدار السنين اعتقلت إسرائيل آلاف الفلسطينيين ضمن الاعتقال الإداري لفترات تراوحت بين بضعة أشهر إلى بضعة سنين. كما جرى اعتقال عدد من المواطنين الإسرائيليين ومن بينهم مستوطنين لكن لفترات قصيرة تصل إلى بضعة أشهر.

لا يتم اطلاع المعتقلين الإداريين على سبب الاعتقال وهم لا يعرفون ما هي الأدلة المتوفرة ضدهم ولهذا لا يستطيعون دحضها

تم اعتقاله على أساس معلومات قديمة وأطلق سراحه بعد ثمانية أشهر دون توجيه أي اتهام له >

محمد خراز، من سكان نابلس، 43 عاما، متزوج وأب لخمسة أبناء، صاحب بقالة، تم اعتقاله في تشرين الثاني 2008. بعد تحقيق استمر شهرا تم تحويله للاعتقال الإداري لفترة ستة أشهر، طبقا لإفادته، خلال التحقيق معه أبلغه محقق الشاباك أن أربعة أشخاص تم التحقيق معهم في العام 1997 أدلوا بمعلومات حول مخالفات قام بها. في نيسان 2009 مدد القائد العسكري اعتقاله الإداري لمدة ستة أشهر إضافية.

في أيار 2009 جلست المحكمة العسكرية في كتسيعوت لبحث اعتقاله. قال ممثل النيابة العسكرية لن تصلنا معلومات جديدة إلى الملف، لكنه طلب من القاضي معاينة مواد سرية والمصادقة على أمر الاعتقال. وقد ادعت محاميته، تمار بيليج- شريق من مركز الدفاع عن الفرد (هموكيد)، استنادا إلى المواد المكشوفة أن المعلومات المتوفره ضده قديمة للغاية.

وبعد ان عاين القاضي المعلومات السرية فقد اقتنع بأنه لا يمكن الكشف عنها وأن "القرار بتمديد الاعتقال الإداري في القانون يقوم أساسا على اعتبارات أمنية محضة تستلزم تمديد الأمر... إن المعتقل انتمى حقا لمنظمة حماس وكان صاحب مكانة معينة فيها". ومع هذا، فقد حدد القاضي بأن المعلومات التي يُستند إليها بخصوص النشاط الخطر لخراز هي "معلومات قديمة تعود الى سنة ونصف او سنتين تقريبا قبل اعتقاله... وبعد فترة طويلة كهذه بدون معلومات عن استمرار نشاطه... لا يوجد لها تقريبا أي وزن في تقييم خطورة المعتقل ". وجاء في القرار لاحقا:"حصل لدي انطباع انه حتى بعد مرور نصف سنة تقريبا وراء القضبان لم تزل الخطورة النابعة من المكانة المعينة للمعتقل. ومع هذا، أرى هذه خطورة يمكن إحباطها عن طريق تمديد الاعتقال لفترة قصيرة نسبيا لشهرين فقط".

تم إطلاق خراز بتاريخ 5 تموز 2009، بعد مرور ثمانية أشهر على اعتقاله. بعد مرور أسبوع على ذلك، قال في إفادته لبتسيلم: "أبعدوني بالقوة عن زوجتي، أمي وأولادي الصغار. لقد مسوا برزقي بدون مبرر حقيقي وبدون أن ارتكب أي ذنب... عوقبت على شيء لم افعله".

> محمد الخراز. | تصوير: عبد الكريم السعدي، بتسيلم، 15.7.09.

اما إطلاق سراحهم واما محاكمتهم

رغم أن عدد الفلسطينيين المعتقلين إداريا يتناقص إلا أن أكثر من مائتي شخص ما زالوا رهن الاعتقال الإداري لمدة أشهر وربما سنين دون معرفة تاريخ إطلاق سراحهم وبدون أي إمكانية الدفاع عن انفسهم. يمكن تفسير الانخفاض الأخير في عدد المعتقلين الإداريين إلى اسباب عدة، من بينها انخفاض حجم العنف في المنطقة، لكن الأمر لا يدل على تغيير في سياسة إسرائيل حيث ما تزال القاعدة القانونية لتنفيذ الاعتقال الإداري قائمة كما كانت في الماضي. ينبغي على إسرائيل إطلاق سراح جميع المعتقلين الإداريين أو محاكمتهم طبقا لمعايير الإجراء القضائي العادل.

القانون الدولي يسمح بالاعتقال الإداري في الحالات الشاذة

طبقا للقانون الدولي، يمكن اعتقال أشخاص ضمن الاعتقال الإداري في حالات شاذة، عندما يشكل هذا الشخص خطرا أو تهديدا، وعندما لا تتوفر وسائل أخرى أقل مسا لمنع الخطر. يحق للمعتقل الإداري الاستئناف على الاعتقال. إسرائيل تستعمل الاعتقال الإداري بصورة تتنافى مع هذه القواعد من خلال المس الخطير بحقوق المعتقلين. وبهذا الشكل فإن سياستها تسخر من الحمايات في القانون الإسرائيلي والقانون الدولي التي تهدف إلى حماية الحق بالحرية وضمان الإجراء العادل والحق في الترافع والبراءة إلا إذا ثبت العكس.

رسم بياني: عدد الفلسطينيين المعتقلين اداريا على يد إسرائيل

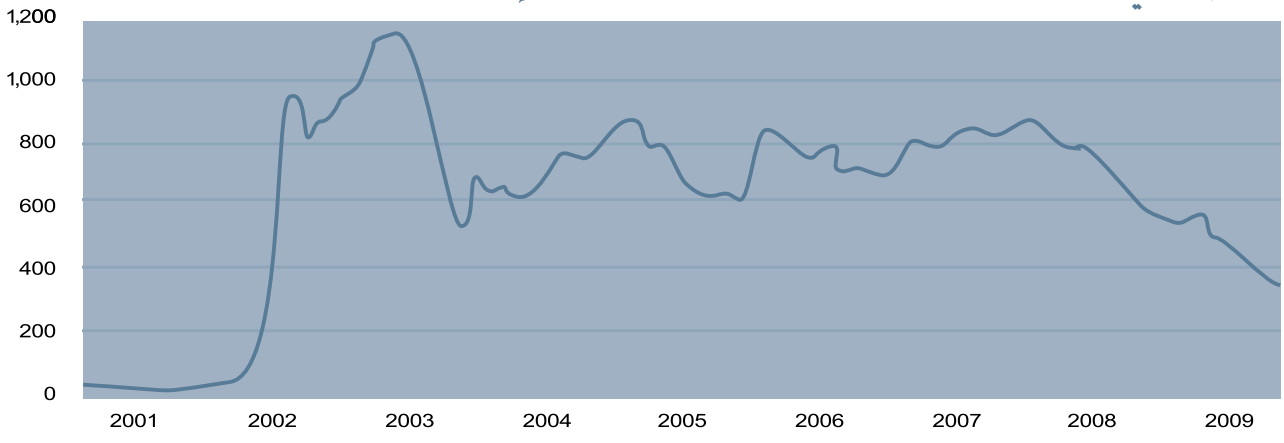

בצלם
B'TSELEM
بتسيلم

بتسيلم، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة
شارع هتعسيا 8، (ص.ب. 53132)، القدس 91531،
هاتف: 02-6735599، فاكس: 02-6749111
info@btselem.org | www.btselem.org